الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/22/HRV/1

الجمعية العامة

Distr.: General
9 February 2015
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثانية والعشرون
٤-١٥ أيار/مايو ٢٠١٥

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦*

كرواتيا

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.

(A) GE.15-02059 030315 040315

1502059

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- المنهجية

١- قدمت جمهورية كرواتيا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تقرير منتصف المدة المتعلق بمتابعة التوصيات المقدمة في الجولة الأولى للاستعراض الدوري الشامل. وتبين المعلومات المقدمة في إطار ذلك الاستعراض، بالإضافة إلى هذا التقرير (الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل) النشاط المنهجي لكرواتيا الرامي إلى تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل تنفيذاً فعالاً. وجرى تجميع التقرير، الذي اعتمدته الحكومة، بالتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية، وبالتعاون مع الهيئات الإدارية الحكومية المختصة، وهي: وزارة العدل؛ ووزارة الداخلية؛ ووزارة السياسة الاجتماعية والشباب؛ ووزارة العلوم والتعليم والرياضة؛ ومكتب حقوق الإنسان وحقوق الأقليات الوطنية التابع لحكومة جمهورية كرواتيا؛ ومكتب المساواة بين الجنسين التابع لحكومة جمهورية كرواتيا؛ والمكتب الحكومي لإعادة الإعمار ورعاية المساكن؛ ومكتب المدعي العام للدولة في جمهورية كرواتيا. وعُقدت مشاورات مع المجتمع المدني في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، واعتُمد جزء من التوصيات التي قُدمها المجتمع المدني أثناء المشاورات. وعُقدت مشاورات أيضاً مع اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان وحقوق الأقليات الوطنية[1].

ثانياً- الإطار المعياري والمؤسسي وتعزيز وحماية حقوق الإنسان منذ عام ٢٠١٠ - أمثلة على الممارسة الجيدة

٢- إلحاقاً بالبيان المفصل لعملية تنفيذ التوصيات (الجزء الثالث)، يستعرض هذا الجزء من التقرير عدداً من **أمثلة الممارسة الجيدة** (الفقرات من ٣ إلى ٨) التي يزكيها هذا التقرير. وسيشكل التقدم التشريعي الرئيسي والتحديات والعقبات الرئيسية، في الواقع العملي، في سياق تعزيز وحماية حقوق الإنسان، الموضوع الأساسي للكلمة الافتتاحية لوفد كرواتيا.

٣- وقبل إجراء الانتخابات البرلمانية (في عام ٢٠١١) والانتخابات المحلية (في عام ٢٠١٣)، نفذ مكتب **المساواة بين الجنسين أنشطة استهدفت زيادة تمثيل المرأة** (في شكل حملات، وبث فيديوهات، ومشاريع دعم نفذها المجتمع المدني، وتنظيم مؤتمرات)، وأجرى رصداً منهجياً للإحصاءات الجنسانية المتاحة للجمهور. وبعد الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١١، كانت نسبة المرأة بين أعضاء البرلمان ٢٥ في المائة. وبعد الانتخابات المحلية لعام ٢٠١٣، كانت نسبة عضوية المرأة في المجالس على النحو التالي: ٢٠,٧ في المائة في مجالس المقاطعات، و٢٣,١ في المائة في مجالس المدن، و١٥,٧ في المائة في المجالس البلدية. وتحققت المساواة بين الجنسين (٥٥ في المائة) في انتخابات ممثلي البرلمان الأوروبي التي جرت في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤. وانتُخبت امرأة لمنصب الرئيس في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥.

٤- وبناءً على مبادرة من مكتب المساواة بين الجنسين، اعتمدت الحكومة "**بروتوكول الإجراءات المتبعة في حالة العنف الجنسي**" لضمان تقديم الدعم العاطفي والجنساني

والحساس من جانب المؤسسات المختصة. وأُدخلت تعديلات على القانون الجنائي، ونُقح البروتوكول في عام ٢٠١٤ ونُشر ووُزِّع على عامة الجمهور. وقام مكتب المساواة بين الجنسين أيضاً بترجمة ونشر وتوزيع اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي.

٥- وفي إطار إجراءات **الدعم التقني للتحويل والتأهيل خارج المؤسسات الإصلاحية**، بدأ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ تنفيذ مشروع "دعم نظام الرعاية الاجتماعية في إطار عملية تقديم الخدمات الاجتماعية خارج المؤسسات" (برنامج أداة المساعدة قبل الانضمام، المكون الرابع – تنمية الموارد البشرية). ويهدف هذا المشروع إلى زيادة إدماج مستخدمي الحقوق والخدمات في نظام الرعاية الاجتماعية، وإلى ضمان دعم جهود الخبراء في تنفيذ الخدمات الشاملة وتحسين عملية تحويل المؤسسات.

٦- **وأُنهي عمل المؤسسات المجردة تماماً من الأهلية القانونية**. ومن الممكن، حتى الآن، إعلان أي شخص بالغ محروماً جزئياً أو كلياً من الأهلية القانونية إذا لم يكن قادراً، بسبب إعاقة عقلية، من رعاية احتياجاته وحقوقه ومصالحه الشخصية، أو إذا عرَّض حقوق الآخرين ومصالحهم للخطر. وقد أعاد قانون الأسرة الجديد تعريف مفهوم الحضانة فيما يتعلق بنطاق الحرمان من الأهلية القانونية. وقد تقررت إلزامية الحرمان الجزئي من الأهلية القانونية بحيث لا يُحرم الأشخاص من الأهلية القانونية إلا إذا كان ذلك ضرورياً لحماية حقوقهم.

٧- وفي إطار مشروع الوقاية الوطني المعنون "العيش دون عنف"، تتعاون الشرطة مع المؤسسات التعليمية وهيئات الرعاية الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية في جميع المقاطعات على تزويد الأطفال بثقافة اللاعنف، والمساواة بين الجنسين، وعدم التمييز. وتُعقد حلقات عمل مشتركة بين القطاعات، في إطار مشروع "دعم ضحايا الجرائم والجنح". وعلاوة على ذلك، أنشأت وزارة السياسة الاجتماعية والشباب اللجنة الوطنية المعنية بتنفيذ حملة مجلس أوروبا المعنونة "حركة مناهضة خطاب الكراهية" بقصد إذكاء الوعي (لدى الأطفال والسباب) بظهور خطاب الكراهية. وأعدت اللجنة خطة عمل لتنفيذ الحملة الوطنية المعنونة "مناهضة خطاب الكراهية على الإنترنت".

٨- وفي مجالي الهجرة واللجوء (التعاون بين وزارة الداخلية، ومفوضية شؤون اللاجئين، والمركز القانوني الكرواتي)، يجري تنفيذ وحدة تدريبية بعنوان "رصد أنشطة السياسات في مجال الهجرة غير الشرعية" في إطار المشروع المعنون "تعزيز المجتمع المدني الكرواتي في مجال الهجرة واللجوء في سياق انضمام كرواتيا للاتحاد الأوروبي". وفي عام ٢٠١٤، نُفِّذ ١٣ نشاطاً عادياً للرصد في خمس إدارات للشرطة ومركز استقبال الأجانب، وعقدت ثلاث دورات تثقيف لمسؤولي الشرطة. وفي الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، نُفذ مشروع تقديم المساعدة إلى بولندا وهنغاريا لإعادة تشكيل هياكل الاقتصاد لعام ٢٠٠٥ (PHARE 2005, PPF) "دعم وزارة الداخلية في إعداد وثائق المشاريع لإنشاء مركز لاستقبال الأجانب العابرين"، وأُعدت دراسة جدوى لإنشاء

مرفق لإيواء القُصَّر في مركز استقبال الأجانب في جيزيفو. وموَّل عملية البناء برنامج أداة المساعدة قبل الانضمام لسنة ٢٠١١، وبدأ في أيار/مايو ٢٠١٤ الذي سيستغرق مدة ١٥ شهراً.

ثالثاً- تنفيذ توصيات الجولة الأولى للاستعراض الدوري الشامل

التصديق على الصكوك الدولية (٩٧-١ و٢؛ ٩٨-١ إلى ٥)

٩- صدَّقت كرواتيا على اتفاقية لاهاي بشأن حماية الأطفال والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي (في نيسان/أبريل ٢٠١٤). وانضمت كرواتيا في عام ٢٠١١ إلى اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية لعام ١٩٦١. وتعتزم كرواتيا البدء في إجراءات التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وتدعم كرواتيا بنشاط أحكام البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتبحث إمكانية مواءمة تشريعاتها وممارساتها المحلية لأغراض الانضمام إلى هذا البروتوكول. ومع ذلك، فإن كرواتيا، وفقاً للميثاق الاجتماعي الأوروبي، أحد البلدان القليلة التي يسمح لها مجلس أوروبا بتقديم شكاوى جماعية.

١٠- كما أن كرواتيا مرشحة لعضوية مجلس حقوق الإنسان (٢٠١٩/٢٠١٧) وسبق لها أن وجهت *"دعوة دائمة"*، مما يؤكد تعاونها الفعال مع المجلس وآلياته.

١١- ولم تقبل كرواتيا التوصيات التي تدعوها إلى التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، بالنظر إلى السياق الأوروبي الأوسع نطاقاً وإلى ضرورة تحقيق الحماية المناسبة للمهاجرين على الصعيد الوطني.

عملية رصد نتائج الاستعراض الدوري الشامل (٩٦-٧ و٨؛ ٩٨-٢٢؛ ٩٧-٨؛ ٩٧-١٦)

١٢- تشرك الحكومة المجتمع المدني في الأنشطة المتصلة بالاستعراض الدوري الشامل، وتواصل مشاوراتها السابقة (الاجتماعات، وقبول الاقتراحات، واعتماد التقارير البديلة). وتمثل مشاركة الحكومة في النشاط الجانبي المعنون "مؤسسة بيت حقوق الإنسان" (في ١٧ آذار/مارس ٢٠١١ - وهو تاريخ اعتماد الوثيقة الختامية للاستعراض الدوري الشامل)، تأكيداً لالتزام الحكومة الكامل بالتعاون.

١٣- وباعتماد "البرنامج الوطني لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، ٢٠١٣-٢٠١٦" الذي تتداخل في إطاره توصيات الاستعراض الدوري الشامل واختصاصات السلطات ذات الصلة، ليس من الضروري اعتماد برنامج مستقل لرصد الاستعراض الدوري الشامل. وقد تُرجمت التوصيات ونُشرت في الموقع الشبكي[٢].

١٤- ووفقاً للنقطة ١١٣ (تقرير الاستعراض الدوري الشامل الأول)، تواصل كرواتيا تنفيذ ما جاء في الوثائق الاستراتيجية الرئيسية وتكثيف جهودها من أجل مكافحة جرائم الكراهية، وضمان تقديم المساعدة القانونية المجانية، وتحسين التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

الإطار المؤسسي والقانوني (٩٦-١؛ ٩٧-٣ إلى ٧؛ ٩٧-٩ و١٠؛ ٩٧-١٤)

١٥- تواصل كرواتيا تحسين إطارها المؤسسي والقانوني. وقد أُحرز تقدم ملحوظ في توعية الجمهور بقضية الأقليات والفئات الضعيفة، والرعاية السكنية للعائدين، والمعاقبة على جرائم الكراهية، وحماية ملتمسي اللجوء والأجانب. واختارت الحكومة أن تنفذ بكفاءة "البرنامج الوطني لحماية وتعزيز حقوق الإنسان ٢٠١٣-٢٠١٦" (تدابير في ٣٠ مجالاً، منها ما تعلق بالفئات الضعيفة، وإصلاح الجهاز القضائي، وجرائم الحرب). ويعد مكتب حقوق الإنسان وحقوق الأقليات الوطنية التابع لحكومة جمهورية كرواتيا تقريراً سنوياً بشأن تنفيذ هذا البرنامج. ويتضمن البرنامج تدابير لتدريب الموظفين المدنيين والقضاة ومحامي الدولة ووسائط الإعلام على تطبيق الأحكام الوطنية والدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتدابير مناهضة التمييز.

١٦- وبالإضافة إلى الدعم الذي تقدمه مؤسسات أمين المظالم إلى نظام حماية حقوق الإنسان، يتلقى هذا النظام دعماً أيضاً من كل من: مكتب حقوق الإنسان وحقوق الأقليات الوطنية التابع لحكومة كرواتيا، ومكتب المساواة بين الجنسين التابع لحكومة كرواتيا (الذي لم يسجل أية زيادة في التوظيف أو التمويل بسبب حالة الكساد)[٣]؛ ولجنة حقوق الإنسان؛ وهيئات التنسيق بين المقاطعات في مجال حقوق الإنسان؛ ومنسقي الجودة العامة في الهيئات الإدارية للدولة؛ ولجان المقاطعات المعنية بالمساواة بين الجنسين. وبفضل تعديلات الدستور (٢٠١٠) والإطار القانوني (٢٠١٢) بدأ تنفيذ الافتراضات الرسمية من أجل تقوية مؤسسة أمين المظالم وحماية المواطنين في حالات انتهاك الحقوق من جانب الهيئات الإدارية التابعة للدولة، والحكم الذاتي على المستوى المحلي والإقليمي، والأشخاص الاعتباريين ذوي السلطة العامة، والمحاكم (الالتزام بمبدأ الفترة الزمنية المعقولة).

١٧- وبصدور قانون أمين المظالم، وُسِّعت الاختصاصات إلى سلطة تتعلق بالأشخاص الاعتباريين والطبيعيين، وتعزَّز التنسيق مع أمناء المظالم الخاصين، ووُسِّع نطاق الاختصاصات المتعلقة بالمحاكم، وأمكن تقديم توصيات إلى الهيئات الإدارية الحكومية بشأن تحسين سبل حماية حقوق الإنسان (يعد مكتب حقوق الإنسان وحقوق الأقليات الوطنية التابع لحكومة كرواتيا تقريراً بشأن التنفيذ)، وأُدمج مركز حقوق الإنسان. ويقوم المكتب بمهام هيئة مركزية لمكافحة التمييز، ويقوم منذ عام ٢٠١١ بدور الآليات الوقائية الوطنية لمنع التعذيب. وقد انتُخبت أمينة مظالم جديدة في عام ٢٠١٣.

١٨- وما فتئت اللجنة الوطنية للتثقيف بحقوق الإنسان والمواطنة الديمقراطية تعمل بصورة منهجية، منذ عام ٢٠١٠، على تنفيذ هذا النوع من التثقيف على جميع المستويات، كما

أكدت أهمية البرنامج المتعلق بتثقيف الأقليات وإعادة التكييف الاجتماعي للشباب. وقد شُرع، اعتباراً من العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥، في تقديم التربية المدنية في جميع السنوات الدراسية بالمدارس الابتدائية والثانوية في إطار مقررات وتخصصات متعددة، وفي إطار مقرر تجريبي منفصل للسنة الثامنة، استجابة للدعوة العامة التي أطلقتها وزارة العلوم والثقافة والرياضة.

١٩- وتُقدَّم دورات تدريبية منتظمة إلى القضاة والمدعين العامين بشأن الإطار القانوني الأوروبي والمحلي لمكافحة التمييز، من أجل إقامة نظام للرصد الإحصائي ولتوثيق حالات التمييز، ومساعدة الضحايا[٤].

٢٠- وتُدرَّس في كلية الشرطة مقررات في مجال حقوق الإنسان (تشمل الحقوق الإنسانية وحقوق الاتحاد الأوروبي) إما في شكل مقررات مستقلة أو في إطار مقررات أخرى[٥].

٢١- وتشمل "السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ " تقديم التثقيف المراعي لنوع الجنس على جميع مستويات التعليم إلى جانب التدريب المستمر للمدرسين[٦] ومسؤولي الدولة والموظفين المدنيين (في إطار كلية الإدارة العامة التابعة للدولة). وعلاوةً على ذلك، يُشجع استخدام اللغة المراعية لنوع الجنس في الاتصالات العامة والرسمية.

٢٢- وفيما يتعلق بتثقيف وسائط الإعلام، تجدر الإشارة إلى البحث الذي أجرته هيئة الإذاعة والتلفزيون الكرواتية لتقصي آراء الموظفين بشأن تشجيع المساواة بين الجنسين في محتوى البرامج، وأنشطة مكتب المساواة بين الجنسين التابع لحكومة كرواتيا. وقد ترجم المكتب وطبع ووزع نشرتين بشأن تثقيف وسائط الإعلام والمحررين، هما: "مكافحة القوالب النمطية الجنسانية وتعزيز الوعي الجنساني للصحافة"، التي أصدرها مجلس أوروبا، و"إدراج المساواة بين الجنسين في أنشطة الصحافة" التي أصدرها اتحاد الصحفيين الدولي. وفي إطار المشروع المعنون "صوتي ضد العنف"، الذي ينفذه مكتب المساواة بين الجنسين التابع لحكومة كرواتيا بالتعاون مع المجتمع المدني، عُقِدت حلقات عمل بشأن موضوع العنف الجنسي، ونُشرت ووُزِّعت على وسائط الإعلام "المبادئ التوجيهية لتقديم التقارير الإعلامية بشأن العنف المنزلي".

٢٣- ويشهد التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني تحسناً مستمراً، كما يحظى بالتقدير النشاط الثلاثي المشترك بين مكتب التعاون مع المنظمات غير الحكومية التابع لحكومة كرواتيا (الذي ينسق ويرصد تنفيذ المناقصات من أجل منح الاعتمادات المالية للمجتمع المدني)، والمؤسسة الوطنية لتنمية المجتمع المدني، ومجلس تنمية المجتمع المدني. واعتُمدت "الاستراتيجية الوطنية لتهيئة بيئة مواتية لتنمية المجتمع المدني للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦".

التمييز (٩٧-١٧؛ ٩٧-٢٠؛ ٩٧-٢٧؛ ٩٧-٣٠؛ ٩٧-٧٣؛ ٩٨-١٥؛ ٩٨-١٨)

٢٤- تواصل الحكومة تنفيذ تدابير مكافحة التمييز وفقاً للدستور وقانون مكافحة التمييز (٢٠٠٩)، وهو نشاط يتسق مع توجيهات الاتحاد الأوروبي (المعاملة المتساوية في العمل، والمساواة بغض النظر عن الأصل العرقي)، و"البرنامج الوطني لحماية وتعزيز حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦"، و"خطة العمل المتعلقة بإزالة العقبات التي تعوق تحقيق المساواة في الحقوق في مجال التكامل، للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥". وقد أدى إنشاء المؤسسة "المتدخلة" إلى جانب الضحايا والشكاوى الجماعية المتعلقة بالتمييز إلى تعزيز حماية المواطنين. ويكفل القانون أيضاً حماية الشهود على التمييز، ويحدد دائرة واسعة من الأشخاص الذين يجب عليهم الإبلاغ عن التمييز، واتسق ذلك القانون في عام ٢٠١٢ مع تشريعات الاتحاد الأوروبي (حالات الاستثناء من حظر التمييز). ويتواصل تنفيذ قانون المساواة بين الجنسين (٢٠٠٨)، وهو القانون الذي يفرض حظراً عاماً على التمييز القائم على نوع الجنس أو الحالة الاجتماعية أو الأسرية أو الميل الجنسي (مجال العمل، والعمل، والتعليم). وأُدمجت أحكام مناهضة للتمييز أيضاً في عدد من القوانين[٧]، وأُحرز تقدم في مساعي الحماية من التمييز ومنعه.

٢٥- ويموِّل مكتب حقوق الإنسان وحقوق الأقليات الوطنية التابع لحكومة كرواتيا مشاريع المجتمع المدني، وينسق الأنشطة المُنفذة في إطار "الخطة الوطنية لمكافحة التمييز"، بوصفها وثيقة استراتيجية تهدف إلى تحسين نظام مكافحة التمييز (في مجالات الأسرة، والرعاية الاجتماعية، والتعليم، والعمل، والرعاية الصحية، وحماية الأقليات والأجانب، ولوضع وثيقة جديدة لعام ٢٠١٨ (أُنشئ فريق عامل لهذا الغرض)).

٢٦- وأُنشئت آلية فعالة لمكافحة جرائم الكراهية، وحظيت هذه الآلية بالاهتمام من جميع مناطق الإقليم وخارجه. ويضطلع مكتب حقوق الإنسان وحقوق الأقليات الوطنية التابع لحكومة كرواتيا، بوصفه الهيئة المركزية المعنية بجمع البيانات المتعلقة بجرائم الكراهية، بتنسيق أعمال الفريق العامل المعني برصد جرائم الكراهية (٢٠١٠) والذي يحلِّل وينفِّذ التشريعات المناهضة للتمييز وينسق عملية جمع البيانات والتعاون بين القطاعات. وقد اعتُمد، في عام ٢٠١١، الاقتراح الذي قدمه الفريق العامل بعنوان "بروتوكول بشأن الأنشطة في حالات جرائم الكراهية" الرامي إلى تعزيز أنشطة التحقيق في هذه الجرائم ومقاضاة مرتكبيها. وقد أُعدت لوزارة الداخلية، ومكتب المدعي العام لكرواتيا، ووزارة العدل، استمارة للرصد الإحصائي للجنح والجرائم، ووضعت وزارة العدل رمزاً فرعياً خاصاً لجرائم الكراهية التي تنظرها محاكم الجنح.

٢٧- وشكَّلت الحكومة اللجنة الوطنية لمكافحة العنف في مجال الرياضة، بهدف منع ومكافحة العنصرية وكره الأجانب في الأحداث الرياضية. ووضعت اللجنة "خطة العمل المعنية بتنفيذ برنامج تدابير التثقيف في مكافحة العنف في الرياضة، في إطار الأحداث الرياضية وخارجها"، وهي الخطة التي تنفذها وزارة العلوم والتعليم والرياضة، والهيئة المعنية بالتعليم.

٢٨- ويتواصل تثقيف المسؤولين القضائيين. ففي عام ٢٠١٢، تلقى القضاة والمدعون العامون للدولة، لا سيما أعضاء لجان أخلاقيات المحاكم[٨]، تثقيفاً في مجال التشريعات الأوروبية والكرواتية المتعلقة بالتمييز، وذلك في إطار مشروع أداة المساعدة قبل الانضمام "إنشاء نظام شامل لتقدير حجم التمييز" (ينفذه مكتب حقوق الإنسان وحقوق الأقليات الوطنية التابع لحكومة كرواتيا، وأمين المظالم).

٢٩- وفيما يتعلق بدور وسائط الإعلام في تشجيع التسامح، تتواصل الأنشطة[٩] من خلال ما يلي: الإطار القانوني (ينص قانون البث الإذاعي والتلفزيوني الكرواتي على التسامح، وفهم واحترام الاختلاف، والخصوصية والكرامة، وتقدير الناس واحترامهم، والتعددية السياسية والدينية)؛ وحملات مناهضة التمييز (فقرات تلفزيونية ولافتات على شبكة الإنترنت). ومن حيث توسيع نطاق الوعي بالتشريعات المناهضة للتمييز في مجال العمل والتوظيف، تدعم الحكومة مشاريع تتبع البرنامج المجتمعي للتوظيف والتضامن الاجتماعي، الذي تشارك فيه أيضاً دائرة العمل الكرواتية[١٠].

٣٠- ولم تقبل كرواتيا التوصية ٩٨-١٨ 'المساواة في الحصول على الجنسية'، باعتبار أن حصول فئات معينة من الأجانب على الجنسية، عن طريق التجنيس المميّز، حق أصيل لأية دولة ذات سيادة، وهو حق لا تنتقص منه كرواتيا، ولا تُستثنى منه، بوصفه من المبادئ العامة لقانون الجنسية الدولي. ورغم ذلك، يجوز لجميع الأجانب الذين يستوفون الاشتراطات القانونية أن يحصلوا، بشروط متساوية، على الجنسية الكرواتية عن طريق التجنيس، بالكيفية العادية، بينما قد تحصل فئات معينة من الأجانب على الجنسية بشروط أكثر تيسيراً.

التعذيب وأماكن الاحتجاز (٩٧-٢٨؛ ٩٧-٣٦)

٣١- أدرجت كرواتيا، عملاً بالتزاماتها الدولية، أحكام الصكوك الدولية في قانونها الجنائي فيما يتعلق بمنع أفعال التعذيب الإجرامية ومقاضاة مرتكبيها. وأُنشئت الآلية الوقائية الوطنية ضمن مكتب أمين المظالم، ويجري إدخال تعديلات قانونية لتعزيزه.

٣٢- ولدى تلقي تقرير عن التعذيب أو السلوك القاسي أو الاضطهاد، تتخذ الشرطة، بموجب التشريعات الجنائية وقانون مكافحة التمييز، تدابير لكشف الجاني، في الوقت الذي يكفل فيه مكتب المدعي للدولة (عملاً باتفاقية مناهضة التعذيب) المعالجة الشاملة للتقرير المتعلق بنتائج انتهاك حقوق الإنسان، ومقاضاة الجناة على نحوٍ فعال.

٣٣- ويتواصل اتخاذ تدابير لتقليص الاكتظاظ في السجون[١١]؛ وببناء سجون جديدة تسنى رفعت سعة السجون من ٣ ٧٧١ مكاناً إلى ٣ ٩٠٠ مكان (٣,٤٢ في المائة) امتثالاً لقانون تنفيذ الأحكام بالسجن (مساحة زنزانة النوم ٤ أمتار مربعة، وحجمها ١٠ أمتار مكعبة). وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، كان عدد السجناء ٣ ٨٩١ سجيناً (٩٩,٧٧ في

المائة)[١٢]. وقد أُدرجت إدارة نظام السجون (وزارة الداخلية) في مشروع أداة المساعدة قبل الانضمام – مكوِّن المساعدة في الفترة الانتقالية وبناء المؤسسات للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣[١٣].

٣٤- وفي إطار النظام الجزائي، من المقرر تعيين ٥٠ موظفاً جديداً، ووُضعت خطط لإنشاء معهد مستقل للرعاية الصحية يقدم خدمات متنوعة (طب الأسرة، والرعاية الصحية، والأدوية، والرعاية المستشفوية). وبمقتضى قانون التأمين الصحي الإجباري، يتمتع جميع الأشخاص المجردين من حريتهم، المقيمين بشكل دائم في جمهورية كرواتيا، بالتأمين الصحي. وبدأ في عام ٢٠٠٧ تنفيذ مشروع لإعادة التكييف الاجتماعي لمدمني المخدرات، وذلك في جميع المقاطعات (بما في ذلك السجون).

الجهاز القضائي (٩٧-٤٧ إلى ٥٠؛ ٩٧-١٥)

٣٥- يكفل الدستور وقانون المحاكم الاستقلالية والاستقلال الذاتي للسلطة القضائية التي تخضع لإشراف المجلس القضائي للدولة. وتُحظر جميع أشكال التأثير على سير الإجراءات القضائية ونتائجها والقضاة. ولا يجوز تعديل أحكام المحاكم إلا من جانب المحكمة المختصة. ويجب على الجميع التقيد بالأحكام الملزمة قانوناً التي تصدرها المحاكم. وتمارس المحاكم عملها علناً (باستثناء الحالات التي يُستبعد فيها الجمهور). ويكفل قانون المحاكم الجديد والدستور حق الأطراف في المحاكمة في غضون فترة زمنية معقولة من خلال عملية تستوفي اشتراطات حماية الحق في المحاكمة في إطار زمني معقول وشرط دفع تعويض مناسب عند انتهاك هذا الحق.

٣٦- ولضمان استقلالية الجهاز القضائي، تُتخذ تدابير منتظمة لتعزيز المهنة القضائية[١٤]. وبغية تنفيذ الإصلاحات التي يراد إدخالها على الوظائف القضائية، شُكل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ فريق عامل لبحث التعديلات على قانون الأكاديمية القضائية، وقانون المحاكم، وقانون المجلس القضائي للدولة، وقانون المدعي العام للدولة[١٥].

٣٧- ولتحقيق أعلى كفاءة ممكنة في عمل المحاكم، وإنشاء نظام لرصد أعمالها، يضطلع رئيس المحكمة بواجبات عديدة. فهو ملزم بتقديم جدول زمني سنوي لمهام المحكمة، وتقرير شهري بالنتائج، إلى رئيس المحكمة الأعلى درجة وإلى وزارة العدل. ويُقدم أيضاً إلى المحكمة العليا مباشرة والمجلس القضائي للدولة ووزارة العدل تقرير سنوي عن المهام التي تضطلع بها إدارة المحاكم وعن كفاءة المحاكم في حل القضايا (بما في ذلك فحص الأساس الذي تستند إليه طلبات العملاء لحماية الحق في المحاكمة خلال فترة زمنية معقولة).

٣٨- وبغية تحسين نوعية نظام العدالة وقدراته وكفاءته، نص قانون المحاكم الجديد (٢٠١٣) على إمكانية تفويض الصلاحيات. ولتحقيق توازن أفضل في أعباء العمل وإدخال تغييرات على الصلاحيات الفعلية للمحاكم، طرح وزير العدل هذه المبادرة. ويقدم رئيس المحكمة العليا لكرواتيا تقارير سنوية إلى البرلمان الكرواتي بشأن أعمال السلطة القضائية (تشمل أنشطتها ومسائلها التنظيمية وأوجه قصورها القانونية، وتقترح طرقاً لتحسين أعمال المحاكم). واتُّخذت

تدابير مكثفة لتقليص عدد القضايا غير المحسومة ولتقصير الإجراءات، وذلك من خلال "خطة العمل المتعلقة بتنفيذ المبادئ التوجيهية لاستراتيجية تطوير الجهاز القضائي، ٢٠١٣-٢٠١٤". وفيما يتعلق بالقضايا القديمة، يُوصى بالنظر فيها بحسب ترتيب تسجيلها، ويُقترح (بالنسبة إلى المحاكم الأكبر حجماً) تعيين "مدير" إداري للمحكمة لكي يخفف عن رئيس المحكمة جزءاً من أعباء إدارة شؤون المحكمة، ولتركيز الاهتمام على إنجاز أعمال المحكمة بكفاءة وفي الوقت المناسب.

٣٩- وعقب عمليات دمج وظيفي (تعديلات على قانون مقاعد/أماكن الهيئات القضائية في عام ٢٠١١، يتواصل ترشيد شبكة المحاكم والمدعين العامين للدولة (عمليات الدمج المادي – الموعد الأقصى عام ٢٠١٩). وفي عام ٢٠١٣، بلغ عدد عمليات الدمج عشر عمليات. وتتواصل عملية الحوسبة – فقد أُدخل نظام متكامل لإدارة ملفات المحاكم (الملفات الإلكترونية) في جميع محاكم المقاطعات والمحاكم التجارية، وفي ٦٥ محكمة بلدية. ويجري تحديث أجهزة الحواسيب في إدارات سجل الأراضي، ويجري أيضاً إنشاء شبكة في نظام تكنولوجيا المعلومات المشترك. وتعكف وزارة العدل، منذ عام ٢٠١٣، على إعادة ترتيب نظام العدالة على القواعد الأربع، وهي: إعادة تنظيم شبكة المحاكم البلدية ومحاكم الجنح في المناطق، ومكاتب المدعي العام البلدية؛ وإعادة الترتيب التنظيمية (تحسين كفاءة الخدمات المساعدة)؛ وإصلاح إجراءات تقديم الطعون (الإسناد الإلكتروني العشوائي للقضايا في محاكم المقاطعات)؛ واستكمال حوسبة النظم.

٤٠- وقد طُرح للتصويت في البرلمان الكرواتي، في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، القانون الجديد المتعلق بأماكن ومقاعد مكتب المدعي العام للدولة.

٤١- وأدى سن قانون الإجراءات الجنائية الجديد إلى تسريع وتيرة الإجراءات في قضايا الفساد، ووضع نظام فعال لكشف مرتكبي أعمال الفساد ومقاضاتهم. وتعمل إدارات المحاكم المتخصصة في إطار من التآزر مع مكاتب المدعي العام للدولة وهيئات الشرطة من أجل مكافحة الفساد، وذلك من خلال مكتب منع الفساد والجريمة المنظمة. وفي قضايا الجريمة المنظمة والفساد (بما في ذلك على مستوى المسؤولين)، ازداد في عام ٢٠١٢ عدد قرارات الاتهام والأحكام الصادرة. وأُنشئ *سجل التتبع* لتسجيل نتائج التحقيقات والمحاكمات والأحكام الصادرة. وتُنفذ في الوقت الراهن، بشكل مؤقت ودائم، عمليات مصادرة الممتلكات التي تم الاستيلاء عليها بأفعال إجرامية. ويجري تعزيز قدرات قطاع مكافحة الفساد التابع لوزارة العدل.

٤٢- ويتواصل تعزيز إطار مكافحة الفساد بفضل القوانين الجديدة، وهي: قانون منع تضارب المصالح، الذي استحدث نظام التحقق من سجلات أصول المسؤولين، وعزز الإجراءات الوقائية، وعزز السلوك المهني، ومنع تسييس لجنة تضارب المصالح (٢٠١٣)؛ وقانون الحق في الحصول على المعلومات، الذي أنشأ منصباً جديداً – هو المفوض المعني بالمعلومات،

وكفل الحماية أمام المحاكم الإدارية؛ وقانون المشتريات العامة. ويجري حالياً وضع "استراتيجية مكافحة الفساد وخطة عملها"، من أجل منع الفساد في فرادى القطاعات.

٤٣- وأنشأ القانون المتعلق بتمويل الأنشطة السياسية والحملات الانتخابية إطاراً قانونياً فريداً للحملات الانتخابية وللإشراف على تمويل الأحزاب السياسية. ووضع القانون الحد الأقصى المسموح به للتبرعات؛ واشترط على الأحزاب السياسية والمرشحين المستقلين فتح حساب مستقل لتمويل حملاتهم الانتخابية. وتشرف اللجنة الانتخابية الحكومية على تمويل الحملات الانتخابية، في حين يجري مكتب مراجعة حسابات الدولة مراجعات سنوية لعمليات الأحزاب. ويجري تشديد العقوبات المالية الموقعة على الأحزاب السياسية ومسؤوليها.

المساعدة القانونية المجانية (٩٧-٥٢ و٥٣؛ ٩٨-١٠ و١١)

٤٤- يتواصل تحسين نظام المساعدة القانونية المجانية لتأكيد مبدأ المساواة بين جميع المواطنين، بمن فيهم أفراد الأقليات الوطنية. وينطوي قانون المساعدة القانونية المجانية الجديد (٢٠١٤) على إصلاح نظام المساعدة القانونية الأولية، وتُقدم المساعدة المجانية في جميع المسائل القانونية دون تحديد المركز المادي للمستفيد. ويسهم ذلك في تعزيز الحماية القانونية المقدمة لفئات المواطنين الأشد ضعفاً اجتماعياً واقتصادياً، ويزيل إمكانية التمييز (المادي). وقد جرى توسيع نطاق المساعدة القانونية الأولية (ليشمل المعلومات القانونية العامة؛ وإعداد بلاغات إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية)، ودائرة المستخدمين (الأطفال الأجانب الذين يجدون أنفسهم في كرواتيا دون صحبة ذويهم)؛ وبالنسبة إلى الأجانب الذين لديهم إقامة دائمة، التخلي عن افتراض المعاملة بالمثل. وقد تيسرت معايير تحقيق المساعدة القانونية الثانوية، لا سيما فيما يتعلق بنوع الإجراءات التي قد تُعتمد المساعدة القانونية بشأنها وفيما يتعلق بحصر الأصول.

٤٥- ولم تقبل كرواتيا التوصية ٩٨-١١، "تقديم المساعدة القانونية المجانية لجميع المحتاجين إليها"، نظراً إلى غموض التوصية والحاجة إلى استيفاء الافتراضات القانونية للاستفادة منها. غير أن ذلك لا يمنع من مواصلة تحسين الإطار التشريعي.

حرية الصحافة (٩٧-٦٠ إلى ٦٣)

٤٦- عملاً بتوصيات اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان وحقوق الأقليات الوطنية، عزَّز مكتب المدعي العام لكرواتيا أنشطته في الحالات التي تنطوي على تعرض الصحفيين للتهديد والاعتداء، ويحتفظ المكتب بسجلات منذ عام ٢٠١٠، ويولي اهتماماً خاصاً لمقاضاة الجناة. ويبلِّغ المكتب وزارة الداخلية بالحالات (من حيث عددها، وأنشطة المدعي العام للدولة، ووصف الحدث، والنتيجة). وقُدِّم تقرير بشأن الاعتداءات على الصحفيين ومالكي وسائط الإعلام إلى جمعية الصحفيين الكرواتية من أجل إعداد الكتاب الأبيض (٢٠١١، وإضافة

حتى حزيران/يونيه ٢٠١٣). ويشير التقرير إلى ١١ حكماً ملزماً قانوناً (٧ إدانات؛ وحكم واحد بالبراءة؛ و٣ حالات رفض) وأربعة أحكام غير نهائية.

٤٧- ولغرض تحسين سُبل الحصول على المعلومات العامة، يحدد قانون الحصول على المعلومات (الذي اعتُمد في عام ٢٠١٣ بالتعاون مع المجتمع المدني) المبادئ التالية: الحصول العام والمجاني على المعلومات، وكمال المعلومات ودقتها، والمساواة في الحصول على المعلومات. ويحدد القانون التدابير المتعلقة بإقامة دعوى ارتكاب جنحة في حالة انتهاك الحق في الحصول على المعلومات: بالنسبة إلى الهيئات الإدارية الحكومية المختصة (توقيع غرامة مالية تصل إلى ٠٦٠ ١٣ يورو) وبالنسبة إلى الأشخاص المسؤولين (توقيع غرامة تصل إلى ٦١٠ ٢ يورو).

حقوق المرأة ومكافحة العنف المنزلي (٩-١٢؛ ٩٧-١٨ و١٩؛ ٩٧-٦٤ و٦٥؛ ٩٧-٣١ و٣٢؛ ٩٧-٣٤؛ ٩٨-١٦)

٤٨- يُعد تعزيز مشاركة المرأة وضمان المساواة بين الجنسين أحد إنجازات قانون المساواة بين الجنسين. وأدى هذا القانون إلى استمرار تنفيذ السياسات الوطنية القائمة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وهي السياسات التي تحدد، عن طريق خطة العمل، المجالات المواضيعية (تعزيز حقوق الإنسان المكفولة للمرأة، والمساواة بين الجنسين، وتكافؤ الفرص في السوق، والتثقيف المراعي لنوع الجنس)، وأُضيف لذلك مجال آخر، هو مشاركة المرأة في الرياضة. ويشرف مكتب المساواة بين الجنسين، التابع لحكومة كرواتيا، على هذه التدابير، ويقدم تقارير إلى الحكومة في هذا الصدد. ومجالس المقاطعات ملزمة باعتماد خطط عمل. ويُشجع التمثيل المتساوي في التعيين في المجلس الإشرافي والإداري (لا يجوز أن يقل تمثيل المرأة عن ٤٠ في المائة). ويُولى اهتمام خاص لمشاركة المرأة في الحياة السياسية[١٦].

٤٩- ويمثل الحد من البطالة، والقضاء على التمييز ضد المرأة في سوق العمل، وتحقيق تكافؤ الفرص، الأهداف والمجالات المهمة في إطار "السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين، للفترة ٢٠١١-٢٠١٥" التي تتضمن تدابير تهدف إلى ما يلي: تضييق الفجوة في الأجور؛ دعم تنظيم المرأة للمشاريع؛ تحقيق الاتساق بين الواجبات الأسرية والخاصة والمهنية (التقسيم المتساوي لمهام الأسرة المعيشية ومسؤوليات الوالدين؛ والاستفادة من إجازة الأبوة)، ومشاركة المرأة في الحياة العامة. وتمشياً مع الوثيقة، تواصل الهيئات المختصة القيام بالبحوث والتحليل، وتحسين نوعية المؤشرات الإحصائية المتعلقة بوضع الرجل والمرأة في سوق العمل، وزيادة الوعي بالقوالب النمطية وعوائق تمكين المرأة اقتصادياً. ويُشجع تنظيم التعليم قبل المدرسي في أماكن عمل الوالدين، وكذلك التوعية بأهمية مبدأ المساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة. وتشمل التدابير المتخذة الجمع والرصد المنهجيين للإحصاءات المتعلقة بوضع المرأة في السوق (الفرق بين الجنسين).

٥٠- وتتضمن "الخطة الوطنية لحوافز العمل، ٢٠١١-٢٠١٢" تدابير لتوظيف فئات خاصة هي الأمهات الوحيدات، والأمهات ذوات أربعة أطفال أو أكثر، وأمهات الأطفال ذوي الاعتلالات النمائية، وأمهات الأطفال المصابين بأمراض خبيثة، وذلك بدفع ١٠٠ في المائة من تكاليف الراتب الإجمالي لفترة ١٢ شهراً. وتُنفذ في إطار "استراتيجية تنظيم مشاريع المرأة، ٢٠١٤-٢٠٢٠" تدابير تهدف إلى الحد من بطالة المرأة والتمييز ضدها في سوق العمل. وتُعد المرأة، لا سيما ذوات المستوى التعليمي الأقل، وضحايا العنف، ومن يعانين من البطالة الطويلة الأجل، والمنتميات إلى الأقليات الوطنية، فئات ضعيفة من بين الأشخاص العاطلين، ويمكنهن أيضاً تنظيم مشاريع. ويُحتفل في كل عام باليوم الأوروبي للمساواة في الأجر (تصل الفجوة إلى ١١ في المائة لصالح الرجال)، ويجري تحليل وتوزيع المؤشرات الإحصائية المتعلقة بكيفية اعتماد تدابير تضييق الفجوة القائمة.

٥١- ويجري تحسين التشريعات ومواءمتها مع توجيهات الاتحاد الأوروبي بشأن إجازة الأبوة والمساواة بين الجنسين في السوق، والتعيين في الوظائف، والمرتبات. فمثلاً، أدت تعديلات القانون المتعلق بدعم الأمهات والآباء إلى اتساق مدة إجازة الأبوة، وحددت هذه التعديلات شروط استفادة أحد الوالدين من الحقوق، وساوت مدة التبني وإجازة الأبوة. وتحقق الاتساق في المسؤوليات والمهام الأسرية، والإسهام، وقانون المربيات الجديد (تنظيم الأنشطة). وأُعد تحليل لتحديد سياسة الأسرة بهدف اعتماد استراتيجية في المستقبل.

٥٢- وفي مجال منع عواقب العنف والتخفيف من آثاره، يشمل الإطار القانون ما يلي: قانون الحماية من العنف (تعريف العنف؛ والأغراض؛ والعقوبات)، وقانون الأجانب (تُمنح تصاريح إقامة مؤقتة للدواعي الإنسانية، في حالات الأسباب الجدية والمبررة ذات الطابع الإنساني، إلى ضحايا العنف المنزلي الذين تُركوا دون رعاية مناسبة)، و"الاستراتيجية الوطنية للحماية من العنف المنزلي، ٢٠١١-٢٠١٦". ويتواصل تمويل أماكن إيواء النساء والأطفال ضحايا العنف المنزلي، وتُقدم المساعدة للضحايا عن طريق مراكز الرعاية الاجتماعية. ويقاضي مكتب المدعي العام لكرواتيا الجناة ويحتفظ بسجلات خاصة (جنس المتهم، وجنس وعمر الضحية؛ ونوع الجناية؛ ونوع الحكم). ويُحتفظ بسجلات للأفعال الجنائية التي تنطوي على عنف ضد المرأة، ويُولى اهتمام لاستجواب الضحايا وتجنب إيذائهم غير المباشر (لا سيما في حالة الاغتصاب). وتحتفظ وزارة الداخلية بإحصاءات مفصلة عن خصائص العنف المنزلي وحالته واتجاهاته. وتلقى أكثر من ٤ ٠٠٠ مسؤول في الشرطة أشكالاً متنوعةً من التثقيف في مجال العنف المنزلي والعنف ضد المرأة. وفي عام ٢٠١٢، اعتمدت الحكومة "بروتوكول الإجراءات في حالة العنف الجنسي"[١٧].

حقـــوق الأطفـــال (٩٧-١٣؛ ٩٦-٥ و٦؛ ٩٧-٣٣؛ ٩٧-٦٧ و٦٨؛ ٩٧-٣٥؛ ٩٨-١٢)

٥٣- رغم الأزمة، تواصل الحكومة تقديم مستوى مناسب من الرعاية للأطفال. ففي عام ٢٠١٣، جرى توقيع البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن آليات المقاضاة، وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، قُدم التقريران الدوريان الثالث والرابع بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

٥٤- ويُعترف بالأسر المنخفضة الدخل ذات الأطفال كأسر ضعيفة اجتماعياً. وينص قانون الرعاية الاجتماعية الجديد (٢٠١٤) على تقديم الدعم بدلاً من المزايا الدنيا المضمونة (زيادات توازي زيادة عدد الأطفال، ولا يشمل دخل الأسرة المعيشية استحقاقات الأطفال). كما أن المعونة الاجتماعية مضمونة عن طريق دعم التعليم[١٨]. وفي إطار "استراتيجية تطوير نظم الرعاية الاجتماعية، ٢٠١١-٢٠١٦" وإصلاحات قانون الأسرة، اعتُمد في عام ٢٠١٤ قانون جديد للأسرة يتسق مع المعايير الدولية التي تتضمن اتخاذ تدابير جديدة خارج المؤسسات لحماية حقوق الأطفال، وتحدد آليات التنفيذ، وتمكِّن من اعتماد قرارات المحاكم المتعلقة بالرعاية الوالدية الجزئية أو الكاملة للأشخاص الذين سُلِّم طفلهم للرعاية والقرار المكمِّل لموافقة الوالدين على تبني طفل.

٥٥- وينظم قانون الأسرة حق الطفل (بما في ذلك الطفل الأجنبي أو عديم الجنسية) في إبداء رأيه في الإجراءات المتعلقة بحقوقه ومصالحه، وبالوصي عليه الذي يمثله في هذه الإجراءات. ولدى بلوغ الطفل سن ١٤ سنة، يجوز له أن يشارك بشكل مستقل في الإجراءات المتخذة أمام الهيئات التي تتخذ قرارات بشأن حقوقه. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، اعتُمدت "الاستراتيجية الوطنية لحقوق الأطفال، ٢٠١٤-٢٠٢٠"، تمشياً مع "استراتيجية مجلس أوروبا بشأن حقوق الأطفال، ٢٠١٢-٢٠١٥"[١٩]، و"خطة الاتحاد الأوروبي لحقوق الأطفال" المتوافقة مع "مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الرعاية البديلة للأطفال" التي يُخصص لها فرع مستقل[٢٠].

٥٦- واعتُمدت "الخطة التنفيذية" عملاً بـ "خطة التأهيل خارج المؤسسات وتحويل دور الرعاية الاجتماعية والأشخاص الاعتباريين الآخرين الذين ينفذون أنشطة الرعاية الاجتماعية، ٢٠١١-٢٠١٦ (٢٠١٨)". وتتوخى الخطة التنفيذية تحقيق خفض ملموس في عدد الأطفال المودعين المؤسسات وتعزيز خدمات الرعاية النهارية ودعم الأسر، بهدف منع فصل الطفل عن أسرته البيولوجية. ونُفِّذ مشروعان في إطار برنامج أداة المساعدة قبل الانضمام، لدعم التأهيل خارج المؤسسات وتعزيز إدراج المستفيدين من الخدمات في نظام الرعاية الاجتماعية وتقديم الدعم إلى الخبراء في النظم. وتُنفذ مشاريع لتحسين قدرات الخبراء ونوعية عملهم في دور رعاية الأطفال والشباب المصابين باضطرابات سلوكية، ولتعزيز قدرات كفالة الأطفال.

٥٧- وفيما يتعلق بالتثقيف بمبادئ المصالح الفضلى للطفل، جرى تحسين التواصل الشبكي بين المؤسسات وسبل الحصول على تثقيف. وتُقدم إلى تلاميذ المدارس الثانوية إعانات للانتقال فيما بين المستوطنات، لضمان حصول التلاميذ المقيمين خارج المراكز الحضرية على التعليم، كما أدى نظام دفع مرتبات وتقديم الدعم لطلاب الجامعة إلى زيادة التحاق طلاب الأسر ذات الدخل المنخفض بالتعليم العالي. وتنطوي "الاستراتيجية الوطنية لحقوق الأطفال، ٢٠١٤-٢٠٢٠" على ٤٤ تدبيراً في مجال التعليم.

٥٨- وأُقر بالحاجة إلى توفير الفرص لحصول فرادى التلاميذ ذوي الاعتلالات النمائية على التعليم، إذ يحصل ١٨,٣٨٥ تلميذاً (٥,٥٦ في المائة) على التعليم في المؤسسات العادية أو الخاصة. وقد تحقق ذلك بفضل برنامج للدعم المهني، وعمليات تكيف مكاني ودراسي وتعليمي، وبرامج إضافية لإعادة التأهيل. ويهدف ذلك إلى إتاحة التعليم لهذه الفئة من التلاميذ وتعزيز إدماجهم وتمثيلهم في النظام التعليمي والمجتمع ككل.

٥٩- وتراعي كرواتيا الأولويات القانونية للحصول على الرعاية الصحية، وتنفذ سلسلة من التدابير المدرجة في "السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين، ٢٠١١-٢٠١٥" من أجل تعزيز جودة الرعاية الصحية المقدمة للنساء والفتيات وتعزيز سبل الحصول عليها (تحسين نظام الوقاية من الأمراض الخبيثة واكتشافها مبكراً؛ ورعاية الصحة الإنجابية للنساء؛ والتوعية بالأمراض المنقولة جنسياً) فضلاً عن "الاستراتيجية الوطنية لحقوق الأطفال ٢٠١٤-٢٠٢٠" (٣٢ تدبيراً). وعملاً بقرار وزير العلوم والتعليم والرياضة، يُقدم التثقيف الصحي في المدارس من خلال أربع وحدات تدريبية، هي: الحياة الصحية؛ الوقاية من العنف؛ الوقاية من إدمان المخدرات؛ التثقيف الجنسي.

٦٠- وفي مجال مكافحة العنف المنزلي، تمت مواءمة أحكام القانون بحيث تتسق مع القواعد الدولية[٢١]. وأدى سن قانون الحماية من العنف المنزلي إلى تعزيز كل من "الاستراتيجية الوطنية لحقوق الأطفال، ٢٠١٤-٢٠٢٠" (في مجالات العنف الجنسي، والاتجار بالأطفال، والعقوبة البدنية، والعنف المنزلي، والعنف في المدارس)، و"الاستراتيجية الوطنية للحماية من العنف المنزلي، ٢٠١١-٢٠١٦"، والتنسيق فيما بين القطاعات. واعتُمد ما يلي: "بروتوكول السلوك في حالات العنف فيما بين الأطفال والشباب" الذي يتضمن واجبات السلطات المختصة وتعريف "العنف بين الأقران" (ويتضمن أيضاً "النزاعات" التي لا تأخذ طابع الفعل الإجرامي)، و"بروتوكول السلوك في حالات إيذاء الأطفال وإهمالهم" (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)، و"مرسوم سلوك الموظفين التعليميين لحماية حقوق التلاميذ وإبلاغ السلطات المختصة بالانتهاكات"[٢٢]. كما يسمح قانون الأجانب بمنح تصريح إقامة مؤقتة، لدواعٍ إنسانية، إلى القاصر الأجنبي الذي تعرض للهجر أو وقع ضحية جريمة منظمة، أو تُرك، لأسباب أخرى، دون رعاية والدية أو كفالة أو صحبة.

٦١- ويجوز الحكم بسجن الأحداث الكبار (الذين هم في سن ١٦ إلى ١٨ سنة) لارتكابهم فعلاً جنائياً يُعاقب عليه بالسجن لمدة ٣ سنوات أو بعقوبة أشد، إذا كانت طبيعة وجسامة الجريمة والمستوى العالي للذنب لا يسوغ فرض تدابر تعليمية، واستلزم الأمر توقيع عقوبة أشد. وبالإضافة إلى توقيع عقوبة سجن الأحداث، يجوز أيضاً اتخاذ تدابير أمنية عملاً بالقانون الجنائي. أما في حالة الأحداث الصغار (من عمر ١٤ إلى ١٦ سنة)، فتُتخذ تدابير إصلاحية أو أمنية. ويجوز للمحكمة أن تحكم بإدانة شخص قاصر لارتكابه فعلاً جنائياً، مع الإبقاء على عقوبة سجن الأحداث. ومع إبقاء هذه العقوبة، يجوز للمحكمة أن تحكم بفرض تدابير إصلاحية تنطوي على تكثيف رعاية القاصر والإشراف عليه، أو إحالته إلى مركز تأديب، أو فرض التزام محدد آخر أو أكثر من التزام لمدة لا تزيد على مدة التحقق[٢٣].

٦٢- ولا يجوز الحكم على القاصر بالاحتجاز الاحتياطي إلا أن يكون تدبيراً نهائياً، بالنظر إلى جسامة الفعل الذي ارتكبه والجزاءات المقررة، على أن يكون الاحتجاز لأقصر فترة ضرورية، وفقط إن كان الهدف من الاحتجاز لا يمكن أن يتحقق بتطبيق التدابير الاحترازية أو الإقامة المؤقتة أو الاحتجاز الاحتياطي في المنزل. ويُحتجز هذا القاصر في مؤسسة مغلقة (ريثما تُنشأ هذه المؤسسات، يُطبق قرار الوزير بإنشاء وحدات احتجاز خاصة للقصر داخل السجون التي سيُنفذ بها الاحتجاز الاحتياطي). ويُحتجز القاصر بمعزل عن البالغين إلا أن يكون ذلك مضراً به، ولا يُسمح باحتجازه مع أشخاص بالغين إلا بموافقة المحكمة المختصة [٢٤].

٦٣- وتحسَّن التعليم المقدم إلى أطفال الروما، كما تُراعى خصائص فتيات الروما[٢٥]. واعتُمد في إطار "الاستراتيجية الوطنية لإدماج الروما في المجتمع، ٢٠١٣-٢٠٢٠" وخطة عملها، تدابير تهدف إلى وضع سياسة مستدامة وشاملة لتعليم أطفال الروما، وخُصصت اعتمادات مالية لهذا الغرض[٢٦]. وتشمل التحديات ارتفاع معدل التسرب من التعليم، وتخصيص فصول خاصة للروما. وتُنفذ بشكل منتظم أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية *أورسوس*. وتنص "الاستراتيجية الوطنية لحقوق الأطفال، ٢٠١٤-٢٠٢٠" على سبعة تدابير تهدف إلى النهوض بتعليم أطفال الروما. ويُقدم الدعم أيضاً إلى آباء أطفال الروما: ففي عام ٢٠١٣، أُدرج ٤٩٥ طفلاً من الروما في برنامج تعليم الكبار (٤٤٦ طفلاً في برنامج محو الأمية، و٤٩ طفلاً في برنامج المؤهلات الأولى).

٦٤- ويُنفذ عدد من المشاريع لغرض مكافحة التمييز[٢٧]. واعتمدت مديرية شرطة ميديموري "برنامج التدابير الوقائية لزيادة الأمن وتعزيز إدماج الروما في المجتمع". وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، نُظم "معرض الأمن والوقاية" الأول في قرية نيدليس لتوعية أطفال الروما الذين هم في سن ما قبل المدرسة بالأنشطة الوقائية للشرطة، ولتحفيز سلوك الحماية الذاتية[٢٨].

الأشخاص ذوو الإعاقة (٩٦-٢؛ ٩٧-١١؛ ٩٧-٢٦؛ ٩٨-٨)

٦٥- أُحرز تقدم في ضمان الحق في الحياة في المجتمع، بفضل "الخطة التنفيذية للتأهيل خارج المؤسسات"[٢٩]، التي تركز على الوقاية وتقديم الخدمات والدعم المجتمعي. ويُتوقع تحقيق ما يلي بحلول عام ٢٠١٦: تحويل المنازل إلى جهات مقدمة للخدمات المجتمعية في جميع المقاطعات؛ وتقديم خدمات الدعم المجتمعي بتوزع إقليمي متوازن؛ وتأهيل ١ ٠٤٣ مستفيداً خارج المؤسسات واكتسابهم الحق في الحياة في المجتمع[٣٠].

٦٦- وفي عام ٢٠١٣، نُفذ مشروع "التحويل والتأهيل خارج مركز إعادة التأهيل في ستانسيك ومركز إعادة التأهيل في زغرب"، وذلك بالتعاون مع معهد المجتمع المفتوح، وتم حتى الآن تأهيل ١٦٤ مستفيداً خارج المؤسسات[٣١]. ويجري إدراج مؤسسات أخرى في المشروع، مثل مركز إعادة التأهيل في أوزالي، حيث رُتبت عملية إسكان ٥٨ مستفيداً على مدى عدة أشهر. وفي الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، قُدمت خدمات التأهيل خارج المؤسسات إلى ما مجموعه ٣٨٩ مستفيداً[٣٢].

٦٧- وتهدف "الخطة التنفيذية للتأهيل خارج المؤسسات" إلى نقل ٢٠ في المائة من المستفيدين ذوي الإعاقات الذهنية من المؤسسات إلى ٣٢ منزلاً ذا أولوية. ويترافق مع ذلك توسيع نطاق خدمات الإسكان المنظم التي تقدمها المنازل التابعة للدولة إلى المرضى النفسانيين. وفي عام ٢٠١٣، أُخرج ٨٠ مريضاً نفسياً من مؤسسات (أودع ٥٧ منهم في منازل منظمة يدعمها المجتمع، وأودع الباقي لدى أسر حاضنة). وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أُودع ٢٢ شخصاً في منازل منظمة.

٦٨- وتخضع المؤسسات لإشراف منتظم لتلافي أوجه القصور[٣٣]. ويقوم أمين المظالم وأمينة المظالم المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة بزيارة المستفيدين وإعداد تقارير إلى الوزير المختص تتضمن توصيات لتنفيذها. كما ألغت كرواتيا تماماً المعهد المعني بالتجريد الكامل من الأهلية القانونية[٣٤].

٦٩- وفي عام ٢٠١٣، قُدمت اعتمادات مالية إلى ١٢٩ برنامجاً مدة كل منها ثلاث سنوات تنفذها جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة (٤,٣ ملايين يورو)[٣٥]. ولضمان استدامة الخدمات في عام ٢٠١٣، اعتُمدت برامج مدتها ثلاث سنوات لـ ١٢١ جهة مقدمة للخدمات المساعدة (٤,٧ ملايين يورو)[٣٦]. ولضمان توسيع نطاق شبكة الخدمات، كفلت وزارة السياسة الوطنية والشباب التمويل المقدم من صناديق الاتحاد الأوروبي (استمرار المنافسة في عام ٢٠١٤)، وكفلت وزارة العلوم والتعليم والرياضة استدامة خدمات المساعدة في مجال التعلم واستمرار توسعها.

٧٠- ويتمتع الأطفال ذوو الاعتلالات النمائية بالحقوق التي يتمتع بها غيرهم من الأطفال. وبتحقيق مبدأ "التعليم للجميع"، تم تكييف نظام التعليم لكي يكفل حصول الجميع على

التعليم. وتم اعتماد وتنظيم قرارات لمساعدة الأطفال ذوي الاعتلالات النمائية، ولتحسين أوضاع الأطفال الموهوبين: أنشطة الخدمات الاستشارية الجوالة في المراكز التعليمية الخاصة، والتزامات على المستوى المحلي تشمل الدعم المالي والمهني وبرامج عمل لهذه الفئات من التلاميذ. وتنطوي "الاستراتيجية الوطنية لحقوق الأطفال، ٢٠١٤-٢٠٢٠" على ١٣ تدبيراً لهؤلاء الأطفال.

٧١- ويكفل قانون سجل الناخبين (٢٠١٢) المساواة بين الأشخاص المجردين من الأهلية القانونية والمواطنين المتمتعين بحقوق التصويت، وقد استفاد من هذه الفرصة ١٦ ٠٠٠ شخص. ولضمان تمتع الأشخاص المودعين في المؤسسات بحقوق التصويت للانتخابات القادمة، نُفذت سلسلة من الأنشطة (الدعم عن طريق الهاتف والبريد الإلكتروني، والتعاون مع وسائط الإعلام، والنشرات الإعلامية). وبناءً على ما تقدم، صدرت أحكام قانونية في انتخابات عام ٢٠١٣ تمكّن الأشخاص الذين لا يمكنهم التصويت بشكل مستقل أو لا يمكنهم الوصول إلى مراكز التصويت، بسبب إعاقات بدنية أو عدم معرفة القراءة والكتابة أو أمراض جسيمة أو اعتلالات مدنية أو عجز، أو إعاقة، من التصويت. كما نصت التعديلات المدخلة على قانون انتخاب ممثلي كرواتيا في البرلمان الأوروبي على تصويت مكفوفي البصر بمساعدة أشخاص آخرين، والتزام السلطات المختصة بإصدار تعليمات بشأن تصويت هؤلاء الأشخاص.

الاتجار بالبشر (٩٦-٣؛ ٩٧-٣٧ إلى ٤٦؛ ٩٨-٩)

٧٢- رغم اتساق النظام الوطني لمكافحة الاتجار بالبشر مع المعايير الدولية، يجري وضع وثائق استراتيجية تكميلية في إطار التصدي للاتجاهات الراهنة، ويتواصل تعزيز التعاون بين القطاعات ومع البلدان المجاورة بدعم من المنسق الوطني المعني بمكافحة الاتجار بالبشر[٣٧]. وتعمل كرواتيا، بما تمليه عليها عضويتها في الاتحاد الأوروبي، على التكيف مع الاتجاهات الدولية من أجل مواجهة الزيادة (المحتملة) في الهجرة والاتجار بالبشر، لا سيما في سياق عمليات عبور البلد، وتعزيز تدابير الاكتشاف المبكر للضحايا المحتملين من بين الفئات الضعيفة.

٧٣- ونظراً إلى الخصائص التي تميز الاتجار بالنساء (تجارة الجنس) والأطفال (التسول والبغاء)، يجري تعزيز تدابير الحماية وتدابير اكتشاف الضحايا، كما تعزَّز التعاون مع الشرطة ومكتب المدعي العام لكرواتيا لضمان مقاضاة الجناة بكفاءة أكبر. وطرحت الحكومة، في التقرير السنوي المتعلق بتنفيذ "الخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، ٢٠١٢-٢٠١٥"، رؤية بشأن الوضع الراهن، ووضعت الأساس لمزيد من الإجراءات. وتشمل "الاستراتيجية الوطنية لحقوق الأطفال، ٢٠١٤-٢٠٢٠" أربعة تدابير لحماية الأطفال من الاتجار.

٧٤- ووفقاً لـ "بروتوكول السلوك في حالة العودة الطوعية لضحايا الاتجار بالبشر"، من الممكن (فقط) الإعادة الطوعية إلى الوطن (الاختصاص الأساسي لوزارة الداخلية بالتعاون مع قطاعات أخرى ومع المجتمع المدني)، كما يجب أن تستوفي العودة معايير الأمن للضحية، بما في

ذلك التواصل مع المؤسسات في بلد العودة. ومن ناحية أخرى، يقضي قانون الأجانب بمنح الإقامة المؤقتة، لأسباب إنسانية، للأجنبي الذي يقبل، بوصفه ضحية للاتجار بالبشر، برنامج المساعدة والحماية.

٧٥- ويُعد المجتمع المدني شريكاً وطرفاً في اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، وفي الفريق التنفيذي للجنة. وتتولى منظمات المجتمع المدني إدارة دُور الإيواء، واحدة للضحايا البالغين وأخرى للأطفال (تمول من ميزانية الدولة).

٧٦- ومن حيث زيادة الدقة في التقارير، ولأغراض حماية خصوصيات الضحايا ومنع تعرضهم لإيذاء غير مباشر، يُقدم التثقيف إلى وسائط الإعلام. ويُقدم أيضاً التثقيف المحدد الهدف للقضاة في إطار مشروع أداة المساعدة قبل الانضمام "تحسين نظام اكتشاف الاتجار بالبشر".

الأقليات (٩٧-٢١ إلى ٢٤؛ ٩٧-٧٢؛ ٩٧-٧٤ إلى ٨٠؛ ٩٨-٦؛ ٩٨-١٩)

٧٧- فيما يتعلق بحماية حقوق أفراد الأقليات الوطنية وضمان مساواتهم مع الآخرين، تُنفذ "خطة العمل المعنية بتنفيذ القانون الدستوري بشأن حقوق الأقليات الوطنية، ٢٠١١-٢٠١٣"، وخُصص مبلغ ١,٨ مليون يورو للخطة في تلك الفترة. وفي عام ٢٠١٠، أُدخلت تعديلات على الدستور وعلى خطة العمل المذكورة تكفل المساواة الصريحة بين جميع الأقليات الوطنية - وعددها الإجمالي ٢٢ أقلية. ويشير التقرير المتعلق بتنفيذ خطة العمل إلى أن أغلبية التدابير تُنفذ بالفعل، لا سيما في مجالات التعليم، والاستقلال الثقافي، والحقوق الدينية، والديمقراطية النيابية.

٧٨- ولغرض تحسين تمثيل الأقليات الوطنية، حددت الحكومة، في "خطة عمل توظيف الأقليات الوطنية في الهيئات الإدارية للدولة، ٢٠١١-٢٠١٤"، نسبة ٥,٥ في المائة عتبةً لحصة تمثيل الأقليات من إجمالي عدد الموظفين. وفي عام ٢٠١٢، عُيِّن ١ ٧٥٢ شخصاً من الأقليات الوطنية (٣,٣٧٨ في المائة) في وظائف (منها الخدمات المهنية والمكاتب الحكومية). وتتواصل الجهود الرامية إلى بلوغ هذه العتبة ("قرار حظر التعيينات الجديدة للموظفين والمستخدمين المدنيين" مُنفَّذ، ويؤثر على الأقليات). وتناول تقرير عام ٢٠١٢ المتعلق بتنفيذ خطة العمل أوجه القصور القائمة، (وهي عقبات التعيين وتأخر إعلان النتائج، مما يعوق الإعمال الكامل لحقوق الأقليات).

٧٩- ويكفل القانون حق الأقليات الوطنية في التمثيل في البرلمان الكرواتي. وتُمثَّل الأقليات بثمانية ممثلين، على النحو التالي: تُمثل الأقلية الوطنية الصربية بثلاثة ممثلين؛ وتُمثل كل أقلية من الأقليات الثلاثة الإيطالية، والهنغارية، والتشيكية السلوفاكية بممثل واحد؛ وتُمثل الأقليات الألبانية والبوسنية وأقلية الجبل الأسود والمقدونية والسلوفينية، مجتمعة، بممثل واحد؛ وتُمثل الأقليات

النمساوية والألمانية والروثينية والأوكرانية واليهودية والروما والبلغارية والروسية والرومانية والبولندية والفالاكسية، والتركية، مجتمعة، بممثل واحد.

٨٠- ويكفل القانون أيضاً للأقليات الوطنية الحق في انتخاب الهيئات الممثلة لها في وحدات الحكم الذاتي المحلية، والحق في اقتراح تدابير لتحسين وضعها وتقديم مرشحين للهيئات الإدارية للدولة ولوحدات الحكم الذاتي المحلية. وفي انتخابات المستشارين وممثلي الأقليات الوطنية لعام ٢٠١١، تم انتخاب ٢٧٦ مستشاراً و١٦٩ ممثلاً[٣٨]. ومن بين الـ ٩٧ وحدة (٨٥ بلدية ومدينة؛ و١٢ مقاطعة) التي يكفل القانون حق أفراد أقلياتها الوطنية في التمثيل في الهيئات الإدارية لوحدات الحكم الذاتي المحلية، تم إنفاذ هذا الحق في ٦٢ وحدة (كان الأعضاء الممثلون لأقلية وطنية معينة هم الأغلبية في ١٦ وحدة)[٣٩]. وفي عام ٢٠١٣، اتخذت الحكومة "القرار المتعلق بتمويل أعمال المجالس وممثلي الأقليات الوطنية في مناطق وحدات الحكم الذاتي المحلية ذات التنمية الاقتصادية الضعيفة، مما هيأ وضعاً مالياً موحداً لجميع المجالس والممثلين، بغض النظر عن المكان الذي يعملون به. وخصص هذا القرار مبلغ ٨٠٠ ٤٣ يورو لـ ٨٤ مجلساً و٢٤ ممثلاً".

٨١- وتحتفظ وزارة العدل بإحصائيات عن ممثلي الأقليات (بمن فيهم المسؤولون الموظفون) في المجالس القضائية على النحو الذي يكفله القانون الدستوري بشأن الأقليات الوطنية، وتضطلع الوزارة بإعداد اللوائح التنظيمية الأساسية للجهاز القضائي. وينص قانون المحاكم على إيلاء الاعتبار الواجب عند تعيين مسؤولي وموظفي المحاكم الممثلين للأقليات الوطنية؛ وينص قانون المجلس القضائي للدولة وقانون المدعي العام للدولة على إيلاء الاعتبار الواجب، عند تعيين القضاة أو نواب المدعي العام للدولة، لممثلي الأقليات الوطنية وفقاً لأحكام القانون الدستوري بشأن الأقليات الوطنية. وتُمنح الأقليات الوطنية الحق في الاستناد إلى هذا القانون عند تقديم طلبات لشغل الوظائف الشاغرة. وفي عام ٢٠١٢، قامت وزارة العدل بإعداد وتوزيع نشرة إعلامية بشأن إنفاذ الحقوق المتعلقة باستخدام لغة الأقليات أمام الهيئات القضائية. وأعدت الوزارة أيضاً ملصقاً إعلانياً يشير إلى المادة ٢٢ من القانون الدستوري بشأن الأقليات الوطنية، وهي المادة المتعلقة بالتعيين في تلك الهيئات. وأُعد في عام ٢٠١٠ "تحليل الوضع المتعلق بتمثيل الأقليات في الهيئات القضائية"[٤٠].

٨٢- وفي سياق تنفيذ القانون الدستوري بشأن حقوق الأقليات الوطنية، وفيما يتعلق بمشاركة الأقليات في عملية اتخاذ القرار، ينفذ مكتب حقوق الإنسان وحقوق الأقليات التابع للحكومة سلسلة من الأنشطة، تشمل تنظيم حلقات دراسية تهدف إلى النهوض بعمل مجالس وممثلي الأقليات الوطنية، بغية تحسين الحوار والتعاون مع هيئات الحكم الذاتي المحلي. كما يشجع المكتب تسجيل الأقليات بصفتها هذه في التعداد السكاني، لكي يتسنى لها التمتع بالحقوق التي يكفلها القانون الدستوري بشأن حقوق الأقليات. وقبل الدعوة إلى انتخاب

أعضاء الهيئات التمثيلية والتنفيذية للحكم الذاتي المحلي، يشجع المكتب أفراد الأقليات على الترشح، ويشجع أفراد الأقليات على التوجه إلى مراكز الاقتراع لانتخاب ممثليهم.

٨٣- وقد أُحرز تقدم في تعزيز التسامح بين الأعراق، على النحو الذي بيَّنه تقرير الحكومة السنوي إلى البرلمان الكرواتي، المتعلق بتنفيذ القانون الدستوري بشأن حقوق الأقليات الوطنية. وقد كثَّف المكتب، ومجلس الأقليات الوطنية، أنشطتهما في هذا المجال[٤١].

٨٤- وقد حسّن القانون الجنائي (٢٠١٣) الإطار التشريعي بالنسبة لجرائم الكراهية – فقد يُرتكب فعل إجرامي بدافع من الكراهية، ويُعد ارتكاب أفعال معينة بدافع من الكراهية ظرفاً مخفِّفاً للعقوبة، في حين يُعد ارتكاب أفعال إجرامية أخرى، بدافع من الكراهية، ظرفاً مشدِّداً للعقوبة. ويتناول القانون أفعالاً إجرامية محددة، مثل، انتهاك قاعدة المساواة (أُضيفت قواعد أخرى للتمييز – هي الحالة الاجتماعية، والعمر، والحالة الصحية، والإعاقة، والتراث الوراثي، والتعبير عن الهوية الجنسانية، والميل الجنسي)، وانتهاك حق الفرد في التعبير عن انتمائه القومي، والتحريض العلني على العنف والكراهية.

٨٥- ويرسي "الاتفاق المبرم بين الحكومة وهيئة الإذاعة والتلفزيون الكرواتية، للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧"، الالتزامات المتعلقة بمحتوى البرامج الموجهة إلى الأقليات الوطنية. وعلاوة على ذلك، يخصص الصندوق المعني بتعزيز تعددية وتنوع وسائط الإعلام الإلكترونية اعتمادات مالية لتشجيع إنتاج وبث برامج سمعية بصرية وإذاعية تعدها المؤسسات غير الربحية وتُعد مهمة للأقليات الوطنية. وعملاً بملاحظات أعضاء البرلمان، سيُحدَّث الجزء المتعلق بتمويل البرامج الموجهة إلى الأقليات من قانون وسائط الإعلام الإلكترونية.

٨٦- وتولي الحكومة اهتماماً خاصاً لإعمال حقوق أفراد أقلية الروما القومية على قدم المساواة مع الآخرين، بموجب القانون والوضع الدستوري المكفول لهم. وانطلاقاً من "الاستراتيجية الوطنية لإدماج الروما، ٢٠١٣-٢٠٢٠"، و"خطة العمل لعقد إدماج الروما، ٢٠٠٥-٢٠١٥" تُنفذ على نحو منهجي تدابير وبرامج تهدف إلى مكافحة التمييز والعزل، وإلى إدماج الروما، وتعزيز التسامح[٤٢]. ويتوقف ذلك على موافقة البرلمان الكرواتي على دعم إنشاء "اليوم العالمي للغة الروما" وإنشاء مقررات للغة الروما وآدابهم وثقافتهم بجامعة زغرب، وإحياء ذكرى "اليوم الدولي لضحايا محرقة الروما". وأولت كرواتيا، بوصفها رئيسة "عقد إدماج الروما، ٢٠٠٥-٢٠١٥"، أولوية لمواضيع ذات صلة بالتجربة التاريخية للروما في أوروبا (تعزيز التسامح وعدم التمييز، ودور شباب الروما في إرساء التسامح).

٨٧- وتنطوي "السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين، ٢٠١١-٢٠١٥" على هدف محدد هو زيادة نسبة تمثيل الأقليات الوطنية، لا سيما نساء الروما، وحُددت لذلك تدابير خاصة (منها تثقيف الموظفين والمستخدمين المدنيين بهذه المسائل؛ وزيادة عدد منح التعليم؛ ورصد البيانات الإحصائية في مجال التعليم). وشارك مكتب المساواة بين الجنسين التابع للحكومة في

المناقشات والمؤتمرات المتعلقة بكل من حقوق الإنسان المكفولة لنساء الأقليات والدعم المالي المقدم إلى جمعيات نساء الروما[٤٣].

٨٨- ويكفل الإطار القانوني المعاصر لنساء الأقليات المساواة في الحصول على حقوقهن (عملاً بالدستور الجديد ووفقاً لقائمة جميع الأقليات الوطنية - وعددها ٢٢ أقلية في الديباجة). وعلى ذلك الأساس أيضاً، يتمتع السلوفينيون المقيمون في كرواتيا (٥٠٠ ١٠ فرد) بحقوقهم[٤٤].

٨٩- وتشمل تعديلات قانون الأجانب (٢٠١٣) تنظيم عملية منح تصاريح الإقامة الدائمة لتشمل الأجانب المولودين في كرواتيا أو الذين يعيشون فيها منذ مولدهم، والذين لم يتخذوا إجراءات إقامتهم لأسباب مبررة. ويشمل القانون أقلية الروما التي تتمتع بروابط قوية مع كرواتيا، ويشجع تنفيذ إعلان زغرب. وتقترح "الاستراتيجية الوطنية للروما" تسوية هذه المسألة بحلول عام ٢٠٢٠. وينظم القانون إجراءات منح الإقامة الدائمة للأطفال الذين يعيشون في كرواتيا، والأطفال الذين كان لدى أحد والديهم أو كليهما إقامة دائمة في وقت ميلاد الأطفال.

٩٠- وبالإضافة إلى "سياسة الهجرة"، اعتمدت الحكومة أيضاً "خطة العمل الرامية إلى إزالة عوائق إنفاذ حقوق الأفراد في مجال الاندماج، ٢٠١٣-٢٠١٥"، وتقترح هذه الخطة تدابير مستمرة تجاه الأجانب واللاجئين والأشخاص الخاضعين للحماية الفرعية، وذلك في مجالات التعليم، والرعاية الصحية، والسياسة الاجتماعية، والثقافة، والإسكان، والعمل، ومكافحة التمييز. وعززت كرواتيا أنشطة توعية الجمهور بحقوق المهاجرين وملتمسي اللجوء[٤٥].

اللاجئون والمشردون (٩٦-٤؛ ٩٧-٨١ إلى ٨٦؛ ٩٨-٧؛ ٩٨-١٧؛ ٩٨-٢٠ و٢١)

٩١- صدَّقت كرواتيا على الصكوك الدولية الأساسية، وتشارك على نحو فعال في العملية الإقليمية الرامية إلى حل مسألة اللاجئين (بدأت بإعلان سراييفو، ٢٠٠٥)، وهي العملية التي انتقلت في عام ٢٠١١ من الإطار السياسي إلى المستوى التقني. واتُفق على ذلك فيما بين بلدان الشراكة، وبالتعاون مع كل من مفوضية شؤون اللاجئين، والمفوضية الأوروبية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، والولايات المتحدة الأمريكية، من أجل إيجاد حل دائم لمسألة إسكان ٠٠٠ ٢٧ أسرة (٠٠٠ ٧٤ شخص). وفي الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، ستُقدم الرعاية إلى ٥٤١ ٣ أسرة (٥٢٩ ٨ شخصاً) - موجودين حالياً في صربيا ويقيم جزء منهم في الجبل الأسود والبوسنة والهرسك (يحمل معظمهم الجنسية الصربية).

٩٢- وبغية وضع سياسات بشأن العودة، وإعمار المناطق التي دمرتها الحرب، تواصل الحكومة الانطلاق من الافتراضات المالية والاجتماعية. ويتحقق ذلك باستيفاء معايير خطة العمل التي كفلت توفير مساكن لـ ٤٧٣ أسرة، وتتواصل عملية توفير مساكن لـ ٦١٩ أسرة أخرى (بموجب قرارات سابقة)[٤٦]. وفيما يتعلق بإسكان الـ ٠٠٠ ٩٠ شخص، المقيمين في ٥٠٠ وحدة

سكنية منظمة، في مراكز جماعية، تم إسكانهم جميعاً إلا ٤٢٨ شخصاً فقط (٢١٧ أسرة)[٤٧]. وقد فُتح، ثلاث مرات، باب تقديم طلبات الحصول على الرعاية السكنية خارج المناطق التي تثير قلقاً خاصاً للدولة (كان آخرها من نيسان/أبريل إلى آب/أغسطس ٢٠١٣)، ولا تزال مدة التقديم مفتوحة في تلك المناطق. ويجري تنفيذ "برنامج عودة العائدين ونقل لوازم الأسر من صربيا إلى كرواتيا". وتغطي صربيا تكاليف النقل إلى الحدود، وتتحمل كرواتيا تكاليف النقل من الحدود إلى أماكن الإقامة[٤٨].

٩٣- وتتعاون كرواتيا مع مفوضية شؤون اللاجئين على تنفيذ برنامج الإسكان الإقليمي. وتُمثل مفوضية شؤون اللاجئين في الفريق العامل الذي يضطلع في كرواتيا بعملية اختيار المستفيدين (النظر في الطلبات المقدمة من أفراد للحصول على الرعاية السكنية وفقاً لمعايير الضعف التي حددتها المفوضية والتي تعطي أولوية لبرنامج الإسكان الإقليمي). وتقوم مفوضية شؤون اللاجئين بدور استشاري - في التحقق من المستفيدين المستحقين للرعاية السكنية، وتحديد عناصر استدامة المشاريع الممولة من صندوق برنامج الإسكان الإقليمي، بما في ذلك الحصول على الحقوق في الحياة ووسائل الحياة. وتؤدي المفوضية دوراً مهماً في تنفيذ المشاريع الجديدة - فهي تمنح موافقتها التي تكفل الاستدامة الذاتية للمشاريع وتحدد المستفيدين المستوفين لمعايير الضعف، وتؤدي دوراً مهماً أيضاً في إعداد وتوزيع المعلومات المتعلقة ببرنامج الإسكان الإقليمي.

٩٤- وفيما يتعلق بإيواء المشردين واللاجئين، استُخدمت الهياكل الخاصة المهجورة وأُعيدت بعد ذلك إلى أصحابها. وقد أُعيد ٢٨٠ ١٩ هيكلاً حتى الآن. ومن الـ ٣٩ حالة المتبقية، بدأت الإجراءات بشأن ١٤ حالة رعاية سكنية، ويجري حل باقي الحالات في سياق توفير الوحدات السكنية. وبغية تسوية التكاليف المتبقية المتعلقة باسترداد الأموال التي يستثمرها مستخدمو المساكن المؤقتة في الممتلكات الخاصة، أُدخلت تعديلات على القانون المتعلق بالمناطق التي تثير قلقاً خاصاً للدولة، تتيح تسوية الأمور مع الملّاك. كما أُعيد بناء ٨١٨ ١٤٩ وحدة سكنية، ويجري حالياً إعادة بناء منازل ١٥٥ أسرة.

٩٥- ونظراً إلى صعوبة الظروف، تُرتب عملية الإقامة الدائمة للعائدين بالشروط المواتية التالية: أن تكون لديهم، في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، إقامة دائمة في كرواتيا، وأن يكونوا من المستفيدين من برنامج العودة أو برنامج إعادة البناء أو برنامج الرعاية السكنية، وأن تكون لديهم نية مؤكدة على إعادة التوطن بصورة دائمة. ولدى الموافقة على منح الإقامة، تُولى أولوية للنظر في طلبات الحصول على الجنسية. وعملاً بقانون الأجانب، تُمنح الإقامة المؤقتة، لأسباب إنسانية، للأجانب الذين كان لهم، حتى تاريخ تقديم الطلب، مركز اللاجئ لمدة عشر سنوات على الأقل، أو كانوا مدرجين في برنامج إعادة البناء أو برنامج العودة أو برنامج الرعاية السكنية.

٩٦- ويتأكد نجاح إدماج العائدين في المجتمع بتوفير فرصة الوصول الحر إلى سوق العمل للأجانب الذين لديهم إقامة دائمة (دون تصريح عمل) وتمتعهم بعدد من الحقوق (منها التدريب المهني، والتعليم، والمنح الدراسية، والرعاية الاجتماعية، والمعاش والرعاية الصحية، واستحقاقات الأطفال، ودعم الأمهات والآباء، والتسهيلات الضريبية، وحرية تكوين الجمعيات، والعضوية في المنظمات الممثلة للعمال أو أصحاب العمل).

٩٧- ويرتكز نظام اللجوء الكرواتي على قانون اللجوء. وتمت مواءمة نطاق الحماية، والإجراءات، بما في ذلك الحق في المساعدة القانونية المجانية وسبيل الانتصاف القانوني، مع تشريعات الاتحاد الأوروبي، لضمان توفير الحماية للرعايا التابعين لأطراف ثالثة (عديمي الجنسية، واللاجئين، والأجانب الخاضعين للحماية الفرعية). وسيُعتمد في عام ٢٠١٥ قانون المساعدة الدولية والمؤقتة. وفيما يتعلق بتحسين نظام اللجوء الأوروبي المشترك، تتعاون وزارة الداخلية مع المكتب الأوروبي للدعم، وتتعاون أيضاً بنشاط مع المجتمع المدني في تنفيذ المشاريع[٤٩].

٩٨- وتُتخذ تدابير لتحسين نوعية الإقامة وزيادة سعتها. وقد تحسنت سعتها تحسناً كبيراً استجابةً للزيادة المستمرة في عدد ملتمسي اللجوء منذ عام ٢٠١١[٥٠]. واعتُمد "بروتوكول السلوك المتبع لتوفير الإقامة للاجئين والأجانب الخاضعين للحماية الفرعية"، من أجل تحسين التنسيق بين مسؤولي وزارة الداخلية المعنيين بالإدماج وتحسين مراكز الرعاية الاجتماعية. وفي عام ٢٠١٣، بدأت عملية تسكينهم في شقق سكنية.

٩٩- وعملاً بـ "سياسة الهجرة ٢٠١٣-٢٠١٥"، عُينت اللجنة الدائمة المعنية بتنفيذ عملية إدماج الأجانب، وحدَّدت اللجنة المشاكل. وفي عام ٢٠١٣، اعتُمدت "خطة العمل المعنية بإزالة عقبات إعمال حقوق الأفراد في مجال إدماج الأجانب في المجتمع الكرواتي، ٢٠١٣-٢٠١٥". وفي عام ٢٠١٤، قبلت الحكومة التقرير المتعلق بتنفيذ خطة العمل.

١٠٠- وتواصل، منذ عام ٢٠٠٦، الدعم المنهجي والتخصصي لعمليات المصالحة الإقليمية ودعم الضحايا، بغية التوصل إلى حلول عادلة. ويعمل نظام دعم وزارة العدل في إطار الوزارة - الدائرة المستقلة لدعم الضحايا والشهود[٥١] وفي محاكم المقاطعات[٥٢]. وأُنشئت أيضاً، في عام ٢٠١٠، لجنة رصد وتحسين نظام دعم الضحايا والشهود، التي يُناط بها توحيد السلوك المتبع مع الضحايا والشهود. وبدأ في تموز/يوليه ٢٠١٣ عمل مركز الاتصال الوطني المعني بالضحايا والأفعال الإجرامية والجنح، الذي يديره متطوعون من جمعية دعم الضحايا والشهود.

١٠١- وعملاً بقانون التعويضات النقدية، يحق لضحايا الأفعال الإجرامية المنطوية على عنف، اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الحصول على ما يلي: التعويض عن تكاليف العلاج الطبي (إن كانوا لا يتمتعون بالتأمين في إطار خطة الرعاية الصحية الإلزامية)، والتعويض عن فقدان الإيرادات، ويحق لهم بشكل غير مباشر الحصول على تعويض عن فقدان الدعم القانوني وعلى تكاليف الجنازة.

١٠٢- ولم تلغ كرواتيا حق أي شخص في المعاش، وإن كان دفع المعاشات لمدة محددة لم يكن ممكناً بسبب إنهاء عمليات الدفع فيما بين البلدان نتيجة ظروف الحرب التي لم تتسبب فيها كرواتيا. وتناقش كرواتيا وصربيا في الوقت الراهن سبل حل هذه المسألة وتتفاوضان من أجل إبرام اتفاق ثنائي بين البلدين بشأن التأمين الاجتماعي الذي من شأنه أن يحل هذه المسألة المعلقة.

جرائم الحرب (٩٧-٥١؛ ٩٧-٥٤ إلى ٥٨؛ ٩٨-١٣ و١٤)

١٠٣- باختتام كرواتيا للفصل ٢٣ 'الجهاز القضائي وحقوق الإنسان الأساسية'، وبانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، التزمت كرواتيا باتخاذ إجراءات للتحقيق في قضايا الحرب ومقاضاة مرتكبيها، وإن كانت تلك العملية واجهت عقبات نتيجة عدم إمكانية التوصل إلى الجناة والأدلة والشهود في إطار نظام العدالة الكرواتي (الانتشار في يوغوسلافيا السابقة). وفي سياق تعزيز التعاون الإقليمي في تناول الأفعال الإجرامية لجرائم الحرب، تؤدي كرواتيا دوراً ريادياً في الإقليم. وقد تحسن التعاون الإقليمي بين مكتب المدعي العام لكرواتيا والمدعي العام لجرائم الحرب في جمهورية صربيا التي وقعت كرواتيا اتفاقاً معها في عام ٢٠٠٦، ومع مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك (البروتوكول الموقع في حزيران/يونيه ٢٠١٣ بشأن مقاضاة مرتكبي جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية). وتوجد أربع محاكم (مقاطعات) متخصصة لمقاضاة مرتكبي جرائم الحرب، في كل من أوسيجك، وريجيكا، وسبليت، وزغرب. وتعمل الإدارات المعنية لجرائم الحرب (مكاتب المدعي العام المتخصصة التابعة لكرواتيا) في إطار مكاتب المدعي العام للدولة الموجودة في المقاطعات. وأتاح القانون الجنائي (٢٠١٣) تخفيف الأعباء عن محاكم المقاطعات كي يتسنى لها توجيه اهتمامها نحو جرائم الحرب.

١٠٤- وفي قضايا جرائم الحرب، اعتُمد قرار يتيح للشهود والضحايا، الذين هم من كرواتيا ويدلون بشهادتهم أمام المحاكم في جمهورية كرواتيا، الحصول على وسيلة مواصلات منظمة إلى المحكمة في مركبة تابعة لوزارة العدل إن لم يتسن للمحكمة توفير وسيلة مواصلات. ويجوز للشهود الذين هم من جمهورية كرواتيا ويُستدعون في إطار المساعدة القانونية الدولية للشهادة أمام المحكمة العليا في بلغراد، أو الشهود الذين هم من صربيا ويُستدعون للشهادة أمام واحدة من المحاكم الأربع التابعة للمقاطعات في كرواتيا، وهي المحاكم التي تنظر قضايا الحرب، يمكنهم، إذا طلبوا ذلك، الحصول على وسيلة مواصلات منظمة إلى المحكمة والحصول على حماية الشرطة (بالتعاون مع المسؤولين بوزارة الداخلية).

١٠٥- وتتعاون كرواتيا على نحو كامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وتلبي بانتظام جميع طلبات التعاون، لا سيما في سياق الحصول على الوثائق أو تسليمها[٥٣]. وفي أيلول سبتمبر ٢٠١٤، وقّع مكتب المدعي العام لكرواتيا "مذكرة التفاهم بين مكتب المدعي العام لكرواتيا ومكتب المدعي العام لآليات المحاكم الجنائية الدولية" من أجل اتخاذ إجراءات

أكثر كفاءة لمقاضاة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي في منطقة يوغوسلافيا السابقة اعتباراً من عام ١٩٩١، مع الأخذ في الاعتبار أن عملية المقاضاة تقودها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وآليات المحاكم الجنائية الدولية، والمحاكم المحلية.

١٠٦- ويتواصل بشكل يومي التعاون الدولي في الإقليم (تقديم المساعدة في القضايا)، عملاً بالاتفاقات المبرمة بين مكاتب المدعي العام. وتتلقى مكاتب المدعي العام بيانات وأدلة تتعلق بالجناة المقيمين في البلدان التي تتبعها هذه المكاتب ويحملون جنسيتها[٥٤]. وخُصصت لمكتب المدعي العام لكرواتيا اعتمادات مالية منفصلة للأعمال المتعلقة بقضايا جرائم الحرب.

١٠٧- وتتعامل مكاتب المدعي العام لكرواتيا مع قضايا جرائم الحرب دون تحيز، وتقاضي أيضاً أفراد الجيش الكرواتي والشرطة الكرواتية. وقد كُثفت إجراءات كشف جرائم الحرب ومقاضاة مرتكبيها، عملاً بـ "خطة العمل لعام ٢٠١١ المتعلقة بتنفيذ استراتيجية التحقيق والمقاضاة في جرائم الحرب المرتكبة في الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٥". وفي عام ٢٠١٣، حُددت أولويات وطنية جديدة، وروجعت الأولويات الإقليمية، بغية زيادة الكفاءة. وأدى تعيين محاكم ومكاتب تابعة للمدعي العام لكرواتيا مختصة بجرائم الحرب، من جهة، والتنظيم المتماثل في مديريات الشرطة، من جهة أخرى، إلى زيادة كفاءة الإجراءات المتخذة في الدعاوى المرفوعة ضد جناة معروفين وكذلك في الدعاوى التي لم يُتوصل فيها بعد إلى الجناة.

١٠٨- وأُغلق ملف قضية *غوتوفينا وآخرون* بصدور حكم براءة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وطلب مكتب المدعي العام لكرواتيا وثائق المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ووثائق مكتب المدعي العام لهذه المحكمة، لكي يتسنى لنظام العدالة الوطني المضي قدماً في تحديد الجناة في جرائم الحرب المرتكبة أثناء عملية "العاصفة" وبعدها.

Notes

1 Indicates the interest of the Parliamentary Committee for Human Rights and Rights of National Minorities, which carefully follows and addresses the reports to the responsible UN bodies and the alternative report of the civil society, which is particularly expressed in terms of monitoring the UPR – in the report preparation phase and in the phase of implementing recommendations.

2 For example: MFEA published the URP recommendations, and the OGE published the CEDAE; the MI placed a banner for the European Human Rights Court and ensured access to other reports in the area of human rights.

3 OGE still has six employees and its financing was reduced by 12% in comparison to 2011.

4 During 2011–2014, the Judicial Academy (JA) organised training for judicial officials; i.e. for 30 officials in 2011, 100 in 2012 and 278 in 2013/14 on the application and alignment of legislation with the European Convention on Human Rights (ECHR). The State school for judicial officials held two workshops (51 attendees) in 2013/14 on criminal law and the civil law aspects of ECHR. Through the programme of the Council of Europe, an online course is currently underway for judicial officials on the ECHR and Court. A total of 14 Croatian judicial officials participated in three workshops in Florence (2013) as part of the project "European judicial cooperation through the practice of national courts in the protection of fundamental rights". In 2014, two JA projects were approved: education of judicial officials on the EU Charter on fundamental rights, and on the rights of children.

5 Subjects taught also include the Constitution, misdemeanour law (asylum; domestic violence) and criminal law (hate crimes, crimes against humanity and human dignity – terrorism, slavery, human

trafficking), and education and training is provided on 'police authority' (particularly application towards children and foreigners; ethics and the code of conduct) and specialist courses (human trafficking, hate crimes), while at the High Police School, the courses: Human rights and police authority, and Police Ethics are taught (each of 45 hours).

[6] In October 2014, the publication "Recommendation CM/Rec(2007)13 of the Committee of Ministers to Member States on gender mainstreaming in education and the Memorandum with substantiation" was distributed at the meeting of primary school principals in the City of Zagreb. This publication was printed by the OGE in 2010 and is regularly disseminated.

[7] The Constitutional Act on the Rights of National Minorities (CARNM), Labour Act, Act on Same-sex Unions, Criminal Code (including the prevention of all forms of discrimination in proceedings), Free Legal Aid Act, and the National Programme on the protection and promotion of human rights 2013–2016.

[8] Through the mediation of the JA, 9 judicial officials received training on the EU directives on discrimination at the Academy for European Law (Trier) over a three-year period. In 2011, 30 judicial officials participated at the JA seminar "Together against the discrimination of LGBTIQ persons". In 2014, the JA held 6 workshops on laws in the area of combating discrimination and gender equality, for a total of 72 participants.

[9] Reference to the IPA project "Establishing a comprehensive system for protecting against discrimination" with five regional round tables, with the participation of the media that contributed to raising awareness in electronic and printed reports on the appearance, prevention and mechanisms of discrimination.

[10] The project "Stimulating equality on the Croatian labour market" from 2010 (CES in cooperation with OHRRNM and research institutions) resulted in the "Collection of good practices in combating discrimination and promoting diversity on the labour market" and the "Guidelines" of the same time, for including anti-discrimination into labour market policies. Research was conducting among unemployed persons and employers on discrimination on six bases (gender, age, disability, ethnicity, religious affiliation and sexual orientation).

The project "Stimulating diversity on the Croatian labour market" (in partnership between the OHRRNM and civil society and the Institute for Development of the Labour Market) from 2011 was aimed at strengthening capacities of stakeholders on the labour market (employers, CES, unions, coordination for human rights and committees for gender equality), managing diversity and raising awareness of discrimination. A special award was introduced for the best practice among employers in employing persons of vulnerable groups.

In 2012, five regional round tables were organised as part of the project "Equality in diversity" (OHRRNM, CES, and Office of the Ombudsman), with three components: strengthening participants in the labour market for implementing anti-discrimination principles; Advising employers on anti-discrimination; Anti-discrimination campaigns at the national level. A network of regional anti-discrimination contact points has also been established for the purpose of informing and advising, and connecting with the ombudsman. Employers received support for the development of anti-discrimination tools for human resource management and individual training on recognising discrimination. A brochure on examples of anti-discrimination practice was published.

[11] See: PART II – paragraph 8.

[12] At the Glina penitentiary, a new facility for 420 prisoners was built (7 rooms adapted for persons with disabilities) and the kitchen was adapted, and the adaptation of the old facility is underway. The old block for accommodation in semi-open conditions and the prisoner visitor's centre were fully refurbished. Intensive preparations are underway for the construction of additional capacities at the Zagreb prison (loan agreement with the CES and drafting of the project documentation). At the Bjelovar prison, reconstruction of accommodation units, the kitchen and archives began in 2012, and a construction permit was obtained for expansion of the accommodation capacities.

[13] "Support to the Croatian prison system" (EUR 4.69 million) for the improvement of infrastructure and for education of the staff of the Administration and IT equipping of the Administration, and for assistance in the rehabilitation of juveniles at the Turopolje Juvenile Detention Centre.

[14] The condition of appointment of judges in first instance course is completion of the State School for Judicial Officials (attaining knowledge for responsible and independent work), and the foundation for further promotion (appointment to higher courts) is a transparent assessment of the competent court council on the work of the judge. The Standards from the Constitutional amendments (2010) were strengthened by amendments to the Courts Act, Act on the SJC (increasing transparency in the appointment of judges, with detailed explanations – points from structured interviews), Act on the

State Attorney's Office, and will be maintained in the future reorganisation of the network of first instance judicial bodies (2015).

[15] Representatives: MJ, Croatian Supreme Court, State Attorney's Office of RC, SJC, State Attorney's Council, JA, Croatian Judges Association, Croatian Court Advisors' and Articled Clerks Association, Croatian Bar Association, municipal and count courts.

[16] See: PART II – paragraph 3.

[17] See: Part II – paragraph 4.

[18] Includes: co-financing textbooks; transport for secondary school pupils whose families are entitled to support; housing in pupil's dorms if the family is entitled to support or has an average monthly income below the census level; university study if the children were users of the right to permanent accommodation.

[19] In Dubrovnik in March 2014, Croatia hosted of the Council of Europe conference "Growing with Children's Rights" aimed at assessing the progress of this Strategy, and identifying future priorities.

[20] Broken down into four goals: *(i)* consistent protection of children's rights through the application of a standard of high quality social services, with an individualised approach towards the needs of the child; *(ii)* preserving the child's feeling of identity and continuously maintaining contact with the family and significant persons, pursuant to the child's best interests; *(iii)* high quality and coordinated activity and intersectoral cooperation of all systems responsible for the provision of child services in alternative care/biological families, for the purpose of ensuring a return to the family or finding a better solution (adoption or permanent foster care); *(iv)* preparation of the child for leaving care and beginning an independent life.

[21] Refers to the ratification of the Convention on the Protection of Children against Sexual Exploitation and Sexual Abuse, and the signing of the Convention on Preventing and Combating Violence against Women and Domestic Violence.

[22] In 2013, the Conference on violence in schools was also organised for experts, teachers and principals, with an interactive transmission for the public (identified the problems and risks for the appearance of violence and priorities, with the aim of prevention).

[23] Juvenile detention is carried out in a separate ward of the Požega penitentiary (closed/semi-open conditions) and the Valtura penitentiary (open conditions). Correctional measures laid down in the correction ward are also executed at the Juvenile Correctional Facility in Turopolje and the Juvenile Correctional Facility in Požega (minors may be categorised into correctional groups: positively stimulated groups in open conditions, correctional groups in semi-open conditions, or correctional groups with increased care and supervision in closed conditions).

[24] Pertains to the jails at: Bjelovar, Dubrovnik, Gospić, Karlovac, Osijek, Požega, Pula, Rijeka, Sisak, Split, Varaždin, Zadar, Zagreb and the prison and jail in Šibenik.

[25] At the beginning of the 2012/13 school year, the following number of Roma children were recorded: 455 in kindergartens (222 girls and 233 boys); 356 in preschools (170 girls and 186 boys); 5173 in primary schools (2561 girls and 2612 boys); 480 in the first grade of 3-year secondary school programmes (194 girls and 286 boys), with a total of 503 in secondary education (207 girls and 296 boys). As an indicator, it should be emphasised that the number of pupils has increased four-fold since 2005, and that the gender ratio is even.

[26] Roma parents receive co-financing for kindergartens for children, and for extended school care, extracurricular activities, additional lessons in the Croatian language, and assistance for Roma assistants for school pupils. In secondary school, all pupils receive a stipend of EUR 652 per year (EUR 392 for those repeating a grade). A stipend of EUR 1034 per year has been secured for those in tertiary education, that have proclaimed themselves as members of the Roma national minority.

[27] The project "I have a choice" is implemented in schools in Zagreb and in Međimurje County (MI in cooperation with civil societies and the Croatian Red Cross) with the purpose of socialisation of Roma children (teaching the culture of dialogue, non-violence, human rights and non-discrimination) and creating a positive relation towards the police as facilitators. Also, the MSPY is a partner of the UNICEF office in the implementation of the project "See them differently, love them the same", aimed at improving foster case for Roma children and stimulating foster care within the Roma community (implementation over 6 months to February 2015 in the Međimurje, Varaždin and Istrian Counties).

[28] For the special project implemented by police entitled "Living my life without violence", see PART II – paragraph 7.

[29] More details on the Plan are provided in the section on children's rights.

[30] See: PART II – paragraph 5 for support to the process via the EU.

[31] Of which: 71 beneficiaries of the Zagreb Rehabilitation Centre and 93 beneficiaries of the Stančić Rehabilitation Centre. It should be emphasized that 14 beneficiaries within the regionalisation process have been included in the organised housing programme in the areas they come from, three beneficiaries have been returned to their biological families, and one has been housed with a foster family.

[32] A total of 281 beneficiaries are included in the organised housing programme of social welfare homes, and 97 beneficiaries in the organised housing programme secured by the civil society.

[33] Two homes for mentally ill adults, 'Breznica Đakovačka' (124 beneficiaries) and the 'Dragočajac Family Home' (22 beneficiaries) have been closed. In the transfer of beneficiaries, the principle of an individual approach and cooperation with beneficiaries was followed, for the purpose of finding a permanent form of care.

[34] See: PART II – paragraph 6.

[35] Of which: 35 associations for the period 2010–2013; 52 associations for the period 2011–2014; 12 institutional supports for the Federation of Associations for Persons with Disabilities; 30 projects of associations for persons with disabilities.

[36] For: 631 beneficiaries using personal assistance services; 52 sign language interpreters; 16 seeing accompaniments for the blind.

[37] Since the establishment of the human trafficking prevention system (2002), RC successfully cooperates with the CoE, OSCE, ICMPD, UNDOC, UN mechanisms, including the Human Rights Council, and uses IPA projects to adapt the system.

[38] Specifically: 14 councillors and 24 representatives of the Albanian NM; 22 councillors and 15 representatives of the Bosnian NM; 1 representative of the Bulgarian NM; 7 councillors and 6 representatives of the Montenegrin NM; 12 councillors and 10 representatives of the Czech NM; 19 councillors and 20 representatives of the Hungarian NM; 4 councillors and 9 representatives of the Macedonian NM; 2 councillors and 6 representatives of the German NM; 1 representative of the Polish NM; 17 councillors and 11 representatives of the Roma NM; 2 representatives of the Russian NM; 4 councillors and 2 representatives of the Ruthenian NM; 6 councillors and 6 representatives of the Slovak NM; 9 councillors and 13 representatives of the Slovenian NM; 143 councillors and 24 representatives of the Serbian NM; 13 councillors and 10 representatives of the Italian NM; 1 councillor and 8 representatives of the Ukrainian NM and 1 representative of the Jewish NM.

[39] In 2012, a total of 12,990 officials and employees worked in the executive bodies of LSG (an increase of 75): 594 or 4.57% were members of one of the 22 NM (increase of 2); 71 or 0.55% were of unknown affiliation (increase of 10) and 3 or 0.023% of officials and employees were of the Islamic affiliation (increase of 1). The highest number are Serbs (331), and Italians (90), followed by Bosnians (43), Hungarians (32), Slovenians (25), Czechs (20), Montenegrins (15), Slovaks (9), Macedonians (8), Germans (6), Ruthenians (3), Albanians (3), Roma and Jewish (2 each), and one representative each of the Austrian, Bulgarian, Polish, Romanian and Russian NMs.

[40] Following the reported derogation of employment by counties, round tables were organised (in Osijek, Vukovar, Gospić) for the purpose of encouraging minority representatives to take advantage of their right to preference in employment in those bodies (Art. 22, CARNM).

[41] As part of the organisation to mark the 10th anniversary of the adoption of the CARNM, a formal commemoration was held and attended by experts, representatives of SAB, representatives of minorities, members of minority associations, representatives of local and regional governments, and members of the council of national minorities. An analysis of the status was presented.

[42] For example, the Međimurje Police Directorate, in line with the Strategy, adopted a programme of preventative measures to increase security and social inclusion of the Roma. Implementation of the project "Increasing citizen awareness for the purpose of more effective implementation of the CARNM, combating stereotypes and prejudices towards the Roma" is under implementation, while workshops were held to affirm the issues of status rights of the Roma and statelessness.

In September 2014, under the organisation of the "Roma Association", the police became actively involved in the project "TRAvel – Travel, Variety, Equality and Learning", which encompasses the prevention of all types of violence, legal regulation and information on the responsible institutions that offer support to potential victims. The target groups are young people (including the Roma) from Croatia, Hungary and France, and their leaders.

At the commemoration of Human Rights Day in 2012, a round table was organised in Zagreb in cooperation with the CoE (as part of the "Enough" campaign) on the prejudices towards the Roma, aimed at raising awareness and overcoming stereotypes. The campaign promotes the informative and educational roles of the media in combating discrimination and raising the awareness of journalists on

the importance of promoting anti-discrimination messages in the media. In 2012, financial support was provided to the Festival on human rights films (and two discussions were held: "Roma in Europe" and "Roma in film and visual arts)".

[43] The office has financed the drafting of the internet portal for young Roma women, aimed at providing information in the area of education and employment. Also, financial support has gone to the work of the Croatian Club of Albanian Women 'Queen Teuta', to organise the regional cultural event 'Queen Teuta'.

[44] Particularly through representatives in the National Minority Council, and 9 councillors and 13 representatives of the Slovenian national minority, and through the Federation of Slovenian Societies. The programmes of 10 Slovenian cultural societies are financed from the budget.

[45] 'World Refugee Day' is commemorated and a round table was organised on the life and customs of this population, including exhibits and sporting activities. In 2013, MI held a workshop on the need for media coverage on asylum seekers, asylees and migrants. In 2013, Croatia successfully chaired the "MARRI Initiative", which encompasses the areas of migration, asylum, border management, visa regime, consular aspects and the return of displaced persons, with the aim of improving the movements of people in the Western Balkans.

[46] For 212 families, addresses have been determined, though the accommodations are not yet accessible; for 407 families, securing accommodations is underway, while the remaining 5505 cases are unresolved applications by former holders of tenancy rights have been forwarded to the first degree state administration bodies.

[47] In detail: 3 exile/refugee settlements; 2 hotels; 2 facilities for the care of the elderly, sick and infirm; 4 social and health care institutions (capacity 14 persons). The plan envisages care for 217 families, as follows: at the time of realisation (40 refugee families from Kosovo accommodated in the refugee settlement Mala Gorica are awaiting the move to the new Dumače settlement); 41 in the housing care programme; 106 in the social welfare system; 2 pursuant to the Reconstruction Act. Another 9 families are awaiting the determination of the type of permanent solution; for 18 who have secured accommodation, the procedures of moving out of the organised housing is being initiated.

[48] In 2012, 12 organised return convoys were carried out for 23 families (29 persons) from Serbia into Croatia. In 2013, 15 convoys were organised for 28 families (28 persons), and in 2014, 7 convoys for 14 families (14 persons).

[49] See: PART II – paragraph 8.

[50] The capacities of the Zagreb Shelter for Asylum Seekers has been expanded and permits the accommodation of an additional 600 persons. In June 2014, the renovations to the Kutina Shelter for Asylum Seekers was completed, which is intended for the housing of families, unaccompanied minors, and other vulnerable groups of asylum seekers. Also, the Ježevo Foreigners Reception Centre is undergoing renovations to improve the existing capacities.

[51] The service secures: psychological assistance and information on the rights of victims and witnesses; mediation in securing the physical protection of witnesses in war crimes cases who come to Croatia from abroad to testify, and for witness from Croatia who testify abroad; notifies victims, witnesses and their families of the release of prisoners; performs technical tasks for the Board for monetary compensation to the victims of criminal acts pursuant to the Act of the same name; allocates just monetary compensation for unfounded arrests and the unjustified conviction of persons. Its task is also the institutionalisation and development of the support system within the judiciary, and the coordination of the work of departments for the support to victims and witnesses in courts.

[52] There are seven Departments for support to victims and witnesses in the county courts (Zagreb, Vukovar, Sisak, Zadar, Osijek, Split and Rijeka).

[53] Evident in the final report of Chief Prosecutor Brammertz to the UN Security Council and from the final annual report presented in October 2014 by Tribunal president Meron to the UN General Assembly.

[54] See: SAORC website.